تقديرات مصرية

إصدار شهري

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أزمة الغذاء العالمي.. استجابات مصرية

ecss.com.eg
/ecsstudies

2022
العدد (43)
السنة الثالثة

ECSS
المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

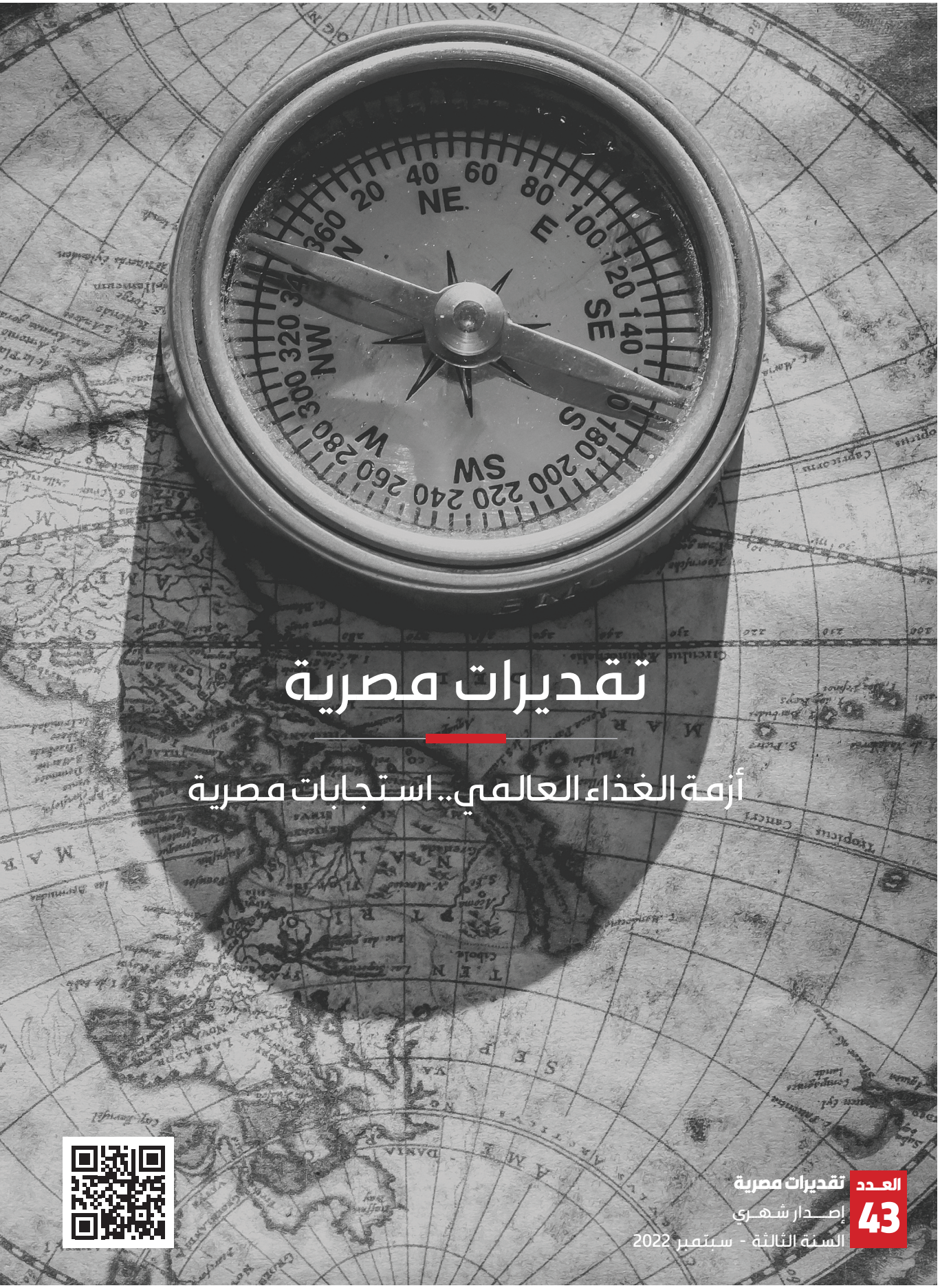

تقديرات مصرية

أزمة الغذاء العالمي.. استجابات مصرية

العـدد 43

تقديرات مصرية

إصـــدار شهـري

السنة الثالثة - سبتمبر 2022

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقديرات مصرية : أزمة الغذاء العالمي.. استجابات مصرية

رقم الإيداع:

الترقيم الدولي:

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحتويات

08

الافتتاحية

- مصر وأزمة أوكرانيا.. الاتجاه إلى "الإقليمية الجديدة"

12

قضايا دولية

- تأثير العقوبات بين روسيا والغرب في حرب أوكرانيا
- السيناريوهات الثلاثة للأزمة بين الصين وتايوان

22

قضايا الأمن والدفاع

- مصر وحرب غزة الخامسة.. ملامح الدور والمستقبل (ملف خاص)
  - ما الجديد في الحرب مقارنة بحروب سابقة؟
  - دور مصري حاسم برغم تدخل أطراف أخرى
  - تحرك مصر وبلورة الرؤية المتكاملة للسلام
- دلالات العقيدة البحرية الروسية للشرق الأوسط
- حدود تأثير "التجمع الرباعي" في الإقليم والعالم

36

قضايا السياسات العامة

- كيف تواجه مصر ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء؟
- لماذا يتراجع الجنيه المصري تدريجيًا أمام الدولار؟

46

قضايا نوعية

- توقّعات البنك الدولي حول أسواق الطاقة والغذاء
- هل يقترب العالم من كارثة نووية بعد أزمة "زابوريجيا"؟

54

بيانات وإحصائيات

- مقارنة القدرات العسكرية بين الجيشين الصيني والتايواني

الافتتاحية

مصر وأزمة أوكرانيا.. الاتجاه إلى "الإقليمية الجديدة"

*د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

أصبح العالم يواجه حزمتين من الأزمات، إحداهما أزمة كونية تتعلق بالبقاء أو الفناء، وتتجلى بوضوح في الأوبئة وظاهرة الاحتباس الحراري. بينما الأخرى هي أزمة دولية ديناميكية وهي الحرب الروسية-الأوكرانية. فبعد أكثر من ستة أشهر على بدء هذه الحرب، لا تزال مستمرة ولا يوجد ما يشير إلى نهايتها. ولم يكن متوقعًا أن يستمر هذا النزاع عند نقطة البدء في 24 فبراير الماضي عندما انطلقت القوات الروسية إلى الأراضي الأوكرانية لفترة طويلة.

كانت الأزمة بين البلدين قد استعرت قبل ذلك بأسابيع، عندما بدأت روسيا الاتحادية في حشد قواتها، وعندما بدأ حلف الأطلنطي في إصدار تهديداته بالعقاب الاقتصادي، وظهرت الولايات المتحدة واثقة تمامًا من أن نية موسكو هي الحرب التي نشرت خططها على العالم. عمومًا الحروب هي عمل من أعمال العنف الكبرى التي تقع بين طرفين أو عدة أطراف دولية. بالطبع، هناك حروبٌ تجري داخل الدول، وهي في العادة ليست أقل عنفًا، لكن هذه تحدد مصير دولة، أما ما يقع بين الدول فهو -في كثير من الأحيان- يرتبط به مصير العالم.

وفيما يتعلق بالحرب الأوكرانية، ففيها هذا وذاك، فهي بين طرفين دوليين مباشرين هما روسيا وأوكرانيا. لكنها من ناحية أخرى حرب أهلية دارت بين أوكرانيا وبلدين في إقليم الدونباس من الناطقين باللغة الروسية. الحرب مثل كل الحروب في التاريخ متعددة الأبعاد الجغرافية والتاريخية والاجتماعية بما يجعلها معقدة في أصولها ومستعصية على الحل في نهايتها. المؤكد أن انهيار الاتحاد السوفيتي، ومحاولة روسيا استعادة ما ضاع منها أرضًا ومكانةً يمثل جزءًا من "العملية الحربية الخاصة" التي شنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

ركز **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** في هذا العدد على الأزمات الدولية التي يمر بها العالم بدءًا من الحرب الروسية-الأوكرانية وما نجم عنها من تأثير مباشر على الاقتصاد والغذاء والطاقة والتعاون الدولي في مواجهة الأوبئة والتغير المناخي وقضايا الإرهاب، وتأثير غير مباشر للأزمة على إشكالية الصين وتايوان. فالحقيقة أن روسيا أخذت العالم كله في وقت الجائحة وأزمة الاحتباس الحراري إلى أزمة دولية كبرى سرعان ما أثّرت على الاقتصاد العالمي كله، فارضة عليه التراجع والتضخم وارتفاع الأسعار. أعطت الأزمة الأوكرانية-الروسية، الصينَ مكانة خاصة في العمل على حلها، ومن ناحية فإن الصين لها مصلحة كبرى في حل الأزمة، لأنها قطعت طرقًا عديدة على مسار اكتساب مكانة الدولة العظمى إلى جانب الولايات المتحدة في قيادة النظام العالمي الذي بات محتاجًا بشدة للمنهج الاقتصادي القائم على الإنجاز والعمل الشاق والمنضبط واقتصاديات السوق المفتوحة.

من ناحية أخرى، فإن للعالم مصلحة في الوصول إلى تسوية للأزمة الأوكرانية تُبقي أوكرانيا كدولة ذات سيادة، وتهدئ من الروع الروسي من التوسعية الأطلنطية. كما يسلط العدد الضوء على أهم القضايا الإقليمية، ومنها حرب غزة الأخيرة والتحرك المصري تجاه ذلك، بالإضافة إلى تأثير التجمع الرباعي الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات وإسرائيل والهند في الإقليم والعالم.

متى تنتهي الحرب؟

السؤال هنا هو: إلى متى تستمر الأزمة والصراع في أوكرانيا؟ عادةً ما تنتهي الأزمات والحروب بشكل ما من خلال، **أولاً** القاعدة العامة، وفيها تنتهي القليل من الحروب إلى انتصار طرف بشكل كامل وهزيمة الطرف الآخر، وهو ما حدث في الحرب العالمية الثانية والحرب الأهلية الأمريكية، وهنا يجب التأكيد على أن الانتصار كامل وكذلك استسلام الطرف الآخر. فمن ناحية الخسائر على الأقل، فإن الخسارة الأوكرانية فادحة. لكن من الناحية الاستراتيجية فإنه يمثل نوعًا من التعادل، فلا حققت روسيا أهدافها الاستراتيجية الأولى (احتلال كييف وتغيير النظام السياسي)، ولا تمكنت من تحقيق أهدافها الثانية بضم الشرق والجنوب وعزل أوكرانيا عن البحر الأسود، ولا تمكنت أوكرانيا من تحرير التراب الأوكراني بعد أن احتلت روسيا مناطق شاملة من إقليم "الدونباس".

ثانيًا، لا يوجد انتصار أو هزيمة مطلقة، وإنما تؤدي الحرب إلى نوع من التفاوض يعكس توازنات القوى والرغبة في إنهاء الصراع، **وهذا يقود إلى ثلاثة عناصر**؛ توازن القوى الذي يقوم على المبادأة ودرجة الاستنزاف والقدرة على الاستمرار في المواجهة، وفي حالة الأزمة الروسية الأوكرانية، من الواضح أن موسكو بعد فشلها في الاستيلاء على العاصمة الأوكرانية كييف خفضت تركيزها على الشرق والجنوب الأوكراني، لكن كان جانب المبادأة هنا من قبل روسيا. وفيما يتعلق بالاستنزاف، فإن روسيا صمدت ضد العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وبدت بعد نصف عام من القتال قادرة على مقاومة المقاطعة الاقتصادية، وأن لديها في أراضيها الشاسعة ما يكفي من الموارد لاستمرار القتال. أما أوكرانيا وبعد الدمار الذي جرى باتت مطمئنة إلى أن يوم التعمير والبناء مقبل، وأن المساعدات العسكرية والاقتصادية الغربية تكفيها وزيادة لحرب استنزاف طويلة الأمد.

بالإضافة إلى حقيقة أن موسكو لم تقم بالتعبئة العامة حتى الآن، مما يعني أن لديها القدرة على الصمود في جانب الاستنزاف أكثر من الجانب الأوكراني. في الحرب الجارية حالية فإن الطرفين هنا لديهما القدرة على الاستمرار فيها. فمن جانب أوكرانيا، فهي تحصل على معوناتٍ من الولايات المتحدة والمعسكر الغربي في العموم وكذلك على دعم مخابراتي وعسكري، مثل: نظام هيمارس وهو نظام صاروخي مدفعي عالي الحركة خفيف الوزن.

من الواضح أن الحرب الروسية الأوكرانية ستستمر لفترة وتصبح حقيقة من حقائق الحياة المعاصرة، فالضرر الاقتصادي فضلاً عن أنه جاء مفاجأة وفي غير موعد وبعد أزمة صحية عالمية، فإن آثاره ضغطت بقوة على الاقتصاد العالمي، وخاصة المسيرة التنموية المصرية. وإذا كانت مصر قد قاومت الإرهاب و"الجائحة" وفقًا لقاعدة الاستمرار في البناء كما لو أنه لا يوجد لا إرهاب ولا بلاء، ومقاومة العنف والوباء كما لو أن المشروع الوطني المصري ليس قائمًا؛ فإن ما صدق على كلٍّ منهما سوف يصدق على الحرب الأوكرانية. وكما فعلنا من قبل، أنه في كل أزمة فإن البيت لا بد له أن يكون متوائمًا مع اللحظة في التعبئة والحشد للموارد والعقول وفي خدمة استراتيجية شاملة، وهذه المرة لا بد أن تكون أكثر وضوحًا.

تأثيرات متعددة للأزمة

أصبح للأزمة تأثير على دول العالم ومنها مصر التي تأثرت بالأزمة في ثلاثة أمور، أولها: أزمة الطاقة وهي أزمة ذات وجهين، الندرة والمتمثلة في أزمة أسعار الطاقة المرتفعة والتي ترجع إلى التزام الدول النفطية بقرارات منظمة أوبك، والوجه الآخر هو وفرة الدخل للدول المنتجة للنفط (1.3 تريليون دولار مبيعات الدول النفطية). ثانيها: أزمة الغذاء التي تعد نقطة حرجة لمصر، خاصة أن الدولتين المتنازعتين هما أكبر مصدرين للغذاء، خاصة القمح. وثالثها: أزمة سلاسل التوريد، فالصناعة المصرية معتمدة على استيراد المواد، بالإضافة إلى أن هناك عجزًا في الميزان التجاري ويزيد نتيجة الأزمة الراهنة.

كل ما سبق يقودنا إلى سؤال مهم هو: **كيف تتصرف مصر مع الأزمة؟** هنا يمكن لمصر خلق تجمع لإنهاء هذه الحرب المستعرة، من منطلق كون مصر دولة داعية للسلام، ويمكن لها أن تقود تجمعًا لاستئناف جهود ومفاوضات سلام جادة بين جميع الأطراف. كما يمكن لمصر أن تتجه للتعاون الإقليمي للتعويض عن التعامل مع النظام الدولي ككل. فالتعاون الإقليمي الخماسي الذي ظهر في قمة العلمين، وجرى قبله في جدة في قمة تساعية، يشير إلى أن "إقليمية جديدة" تدفع الضرر وتجلب الفائدة. والهدف هنا هو سد الفجوة عن طريق المصادر الإقليمية بغض النظر من أين تأتي. وعلى الصعيد الداخلي يتمثل الاستمرار في عملية التنمية التي تقوم بها الدولة مع تكييفها للتعامل مع نقاط الانكشاف الموجودة خاصة في مجال جذب العملات الصعبة والتصدير والطاقة والقمح.

قضـــايا دوليـــة

تأثير العقوبات بين روسيا والغرب في حرب أوكرانيا

برغم تعويل البعض على العقوبات الغربية، كأداة للضغط على روسيا لوقف التدخل العسكري في أوكرانيا، إلا أنه اتضح بعد أكثر من ستة أشهر من الحرب أن تلك العقوبات لم تؤدِّ إلى انهيار الاقتصاد الروسي أو اضطرابات ضد نظام الرئيس فلاديمير بوتين. إذ تمكنت موسكو من إنتاج وسائل جديدة لتخفيف تأثير العقوبات، استنادًا إلى قوتها الاقتصادية وتحالفاتها مع العديد من دول العالم. ومن ثم بات من الصعب التنبؤ بالنتيجة النهائية للعقوبات ومن ثم الحرب ذاتها.

السيناريوهات الثلاثة للأزمة بين الصين وتايوان

اعتبرت الصين زيارة نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب الأمريكي، إلى تايوان في أوائل أغسطس الماضي، استفزازًا لها ولسيادتها، لذلك ردت بإجراء مناورات عسكرية واسعة لم تشهدها تلك المنطقة منذ أعوام طويلة، مما رفع من مستوى التوترات مع جزيرة تايوان التي دخلتها بعض الطائرات المسيّرة الصينية مؤخرًا. وقد دفع ذلك تايوان إلى رفع مستوى التأهب العسكري، ونشر أنظمة دفاعية مضادة للدرونز. وفي ظل هذا الوضع، ما هي السيناريوهات المحتملة للأزمة بين الصين وتايوان، ولا سيما في ظل سياسة الغموض الاستراتيجي الأمريكي؟ فعلى الرغم من أنّ واشنطن تُقر عبر إداراتها المختلفة، بما فيها بايدن، بمبدأ سياسة الصين الواحدة، إلا أنها تدعم تايوان في الوقت ذاته.

تأثير العقوبات بين روسيا والغرب في حرب أوكرانيا

برغم تعويل البعض على العقوبات الغربية، كأداة للضغط على روسيا لوقف التدخل العسكري في أوكرانيا، إلا أنه اتضح بعد أكثر من ستة أشهر من الحرب أن تلك العقوبات لم تؤدِّ إلى انهيار الاقتصاد الروسي أو اضطرابات ضد نظام الرئيس فلاديمير بوتين. إذ تمكنت موسكو من إنتاج وسائل جديدة لتخفيف تأثير العقوبات، استنادًا إلى قوتها الاقتصادية وتحالفاتها مع العديد من دول العالم. ومن ثم بات من الصعب التنبؤ بالنتيجة النهائية للعقوبات ومن ثم الحرب ذاتها.

أحمد السيد

باحث بوحدة الدراسات الأسيوية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العقوبات الغربية

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عقوبات واسعة على موسكو استهدفت شل القطاع المصرفي الروسي، وحظر الطيران والاستثمارات في السوق الروسية، وحظر توريد الصناعات والسكك الحديدية، كما فرضت عقوبات على آلاف الأشخاص ورجال الأعمال والسياسيين والدائرة المحيطة بالكرملين، وصولاً إلى "بوتين" وكبار معاونيه. وفي بداية الحرب، ابتعدت تلك العقوبات عن النفط الروسي، لأن تأثره سيصيب العديد من دول الاتحاد الأوروبي بخسائر فادحة، وسيرفع سعر النفط في العالم لأرقام غير مسبوقة.

لكن مع قرار الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في مارس الماضي بفرض حظر على "جميع واردات النفط والغاز من روسيا" في أقسى إجراء لمعاقبة موسكو على تدخلها في أوكرانيا، سعت دول غربية أخرى لاتخاذ إجراء مُماثل، عندما أعلنت ألمانيا تعليق العمل بخط الغاز "نورد ستريم 2"، وهو خط أنابيب غاز يمر عبر بحر البلطيق ويربط بين روسيا وألمانيا. كما طالبت بريطانيا بعزل روسيا من نظام "سويفت" (SWIFT) للمدفوعات العالمية بين البنوك كي تفقد مليارات من الدولارات من عوائد تصدير الغاز والهيدروكربونات، التي يقوم عليها الاقتصاد الروسي.

وشملت العقوبات الغربية حرمان روسيا من الوصول إلى جزء كبير من احتياطاتها من النقد الأجنبي، في خطوة أفقدت موسكو نحو نصف احتياطاتها البالغة 630 مليار دولار وغير ذلك من ممتلكات المستثمرين الروس في أوروبا. وتمثل الهدف من تلك الإجراءات في الحد من العلاقات التجارية والمالية لروسيا، ومعاقبة الأوليجارشية الروسية، وشل الاقتصاد الروسي، على أمل ردع "بوتين" عن الاستمرار في الحرب ضد أوكرانيا.

العقوبات الروسية

تعهّدت موسكو برد مؤلم على تلك العقوبات الغربية، ومن بين أبرز أوراق الضغط الروسية التي تمتلكها أو تلوح باستخدامها ما يلي:

1. **قطع الطاقة عن أوروبا:** عندما قررت الولايات المتحدة حظر استيراد النفط الروسي، قامت شركة الغاز الروسية "جازبروم"، في يونيو الماضي، بتخفيض إمداداتها من الغاز عبر خط أنابيب "نورد ستريم 1" إلى ألمانيا بنحو 80 %، وسط مخاوف من توقف إمدادات الغاز، ويُغذي هذا الخط أكثر من ثلث صادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى الاتحاد الأوروبي. ويُعد سلاح النفط الروسي واحدًا من أقوى الأسلحة ضد العقوبات الغربية، إذ تزود روسيا أوروبا بنحو 40% من الغاز، كما تحصل ألمانيا (أكبر اقتصاد في الكتلة الأوروبية) على ما يقرب من 50% من تلك النسبة. وظل الغرب مُترددًا في فرض عقوبات على قطاع الطاقة الروسي، لما له من مآلات سلبية على الاقتصاد العالمي. ومع قيام الغرب بفرض عقوبات على قطاع النفط الروسي، استغلت روسيا الأمر وقامت بتخفيض إمدادات الطاقة إلى أوروبا، مما أثر سلبًا على الوضع في الدول الغربية.

2. **مصادرة أموال الشركات:** ما إن أعلنت العديد من الشركات العالمية تعليق أعمالها في روسيا أو مغادرة البلاد، حتى سارعت موسكو إلى التهديد بمصادرة أموال تلك الشركات، في محاولة لثَنْيِ تلك الشركات عن قرارها أو ربما لتعويض

الخسائر المحتملة جراء انسحاب هذه الكتل المالية الكبيرة.

3. **الهجمات السيبرانية:** تتمتع روسيا بقدرات غير تقليدية في هذا المجال، وبالتالي يظل هذا السلاح واحدًا من أسلحة موسكو المُحتملة التي قد تستخدمها في أي وقت، ولا سيما أنه قبل يوم واحد فقط من إعلان التدخل العسكري في أوكرانيا، تعرضت مواقع حكومية مهمة في العاصمة كييف لهجمات سيبرانية أدت إلى تعطل خوادمها، بما في ذلك مقار الحكومة والبرلمان ووزارة الخارجية.

4. **التخلّص من الدولار:** تحتفظ روسيا باحتياطيات دولية بقيمة 643 مليار دولار أمريكي، وهي رابع أكبر احتياطيات في العالم بعد الصين واليابان وسويسرا، وكانت موسكو قد قلصت منذ العام الماضي استثماراتها في أذون وسندات الخزانة الأمريكية. كما بدأت منذ عدة سنوات في التخلص من سيطرة الدولار الأمريكي على اقتصادها وأسواقها المالية.

5. **استخدام ورقة القمح:** تُعد روسيا أكبر مصدر لصادرات القمح على مستوى العالم، في حين تحتل أوكرانيا المرتبة الخامسة، فإذا ما استطاعت روسيا السيطرة على أوكرانيا، فسوف تتحكم فيما يصل إلى 30% من صادرات القمح العالمية، وسينعكس ذلك سلبًا على الأمن الغذائي العالمي، خاصة أن كييف لديها بعض الأراضي الأكثر خصوبة في العالم، كما أنها ظلت على مدى عدة قرون تُصنف بأنها سلة غذاء أوروبا. فضلاً عن أن جزءًا كبيرًا من الأراضي الزراعية الأكثر إنتاجية في أوكرانيا يقع في مناطقها الشرقية، وهي تلك الأجزاء الأكثر عرضة للوقوع في قبضة روسيا.

ورغم أن أي قرار تتخذه موسكو بوقف صادرات القمح أو الطاقة ستكون له تداعيات خطيرة عليها في المقام الأول، على اعتبار أن اقتصادها يعتمد بشكل رئيسي على الثروات الطبيعية؛ إلا أن هذه السلع التي تُعد أساسية للعديد من الدول، بما فيها خصوم روسيا، ستكون أسلحة في يد الكرملين قد يستخدمها إذا ما اضطر إلى ذلك.

تأثيرات متعددة

عجزت العقوبات الغربية عن إلحاق ضررٍ كافٍ بالاقتصاد الروسي، أو إجبار "بوتين" على تعديل أهدافه العسكرية في أوكرانيا، إلا أن الخطوات التي تبنّتها روسيا لمواجهة تلك العقوبات قللت من حجم الضرر المُتوقع، بل حققت مكاسب أكبر، كما حدث مع العملة الروسية "الروبل" التي استطاعت بمرور الوقت تجاوز الضغوطات التي تعرضت لها مع بداية التحرك الروسي في أوكرانيا. وانعكست آثار العقوبات الغربية على الدول الغربية ذاتها، حيث تعاني اليوم أزمة حادة في الطاقة، فألمانيا (أقوى الاقتصادات في أوروبا) تواجه أزمة خانقة جراء الارتفاعات الكبيرة في أسعار الغاز المستخدم في الصناعة والتدفئة، الأمر الذي دعا البعض للتحذير من عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة على ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي، يُرجح أن تقودها إلى نفق من الأزمات، من أبرزها التضخم والركود.

فضلاً عن أن العقوبات التي استبعدت روسيا من نظام سويفت، منحت الاقتصاد الروسي ميزات إضافية، منها ممارسة الضغوط

على العملات الغربية كالدولار واليورو، كما منحته فرصًا كبيرة في الخروج من نظام الدولار كعملة عالمية وحيدة في المعاملات التجارية، وهذا الأمر بدا واضحًا في إعلان الصين مؤخرًا أنها لا تستبعد استخدام الروبل أو اليوان في التجارة مع روسيا.

ختامًا، فإن روسيا تتعايش منذ زمن بعيد مع العقوبات الغربية، ويبدو أن "بوتين" كان قد استعد جيدًا قبل قرار التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا لما قد تقوم به الدول الغربية وواشنطن من فرض عقوبات مؤلمة، إذ تعلم الدرس جيدًا في 2014 عندما تحركت القوات الروسية في شبه جزيرة القرم، وضمت جزءًا من أوكرانيا، وقام الغرب بفرض عقوبات مؤلمة. ومنذ ذلك الحين أعلنت روسيا استعدادها لأي عقوبات قد يفرضها الغرب في المُستقبل، كما راهن "بوتين" على أن بلاده تستطيع تحمل العقوبات لفترة أطول مما يفترضه الغرب، الأمر الذي قد يجعل من العقوبات الغربية مُنخفضة الجدوى في التأثير على السياسات الروسية وأهداف موسكو في أوكرانيا.

اعتماد الدول على استيراد القمح من روسيا وأوكرانيا

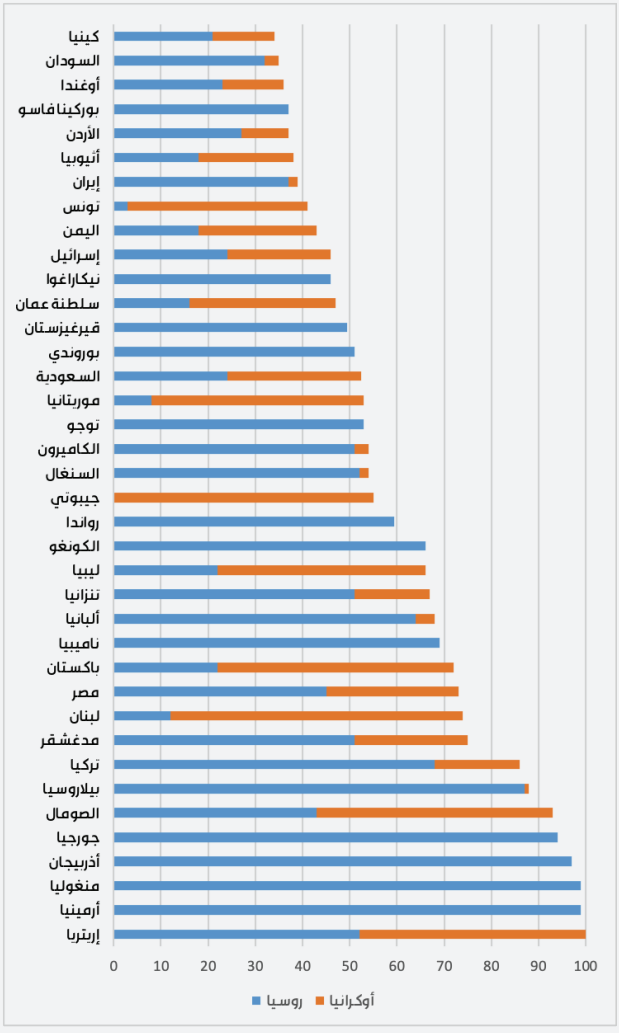

المصدر: الفاو، يونيو 2022

الاعتماد الأوروبي على إمدادات الغاز الروسي

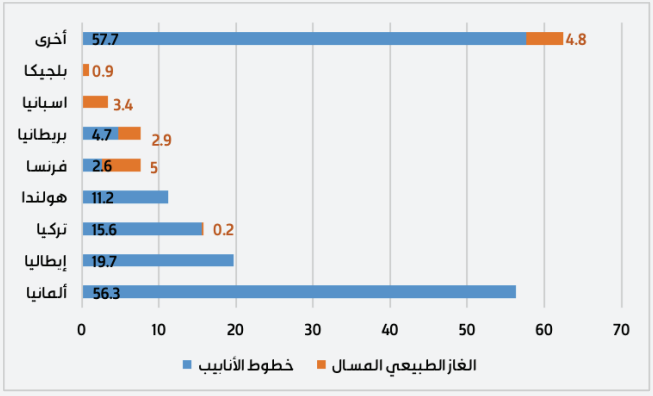

المصدر: دويتشه فيله، مارس 2022

السيناريوهات الثلاثة للأزمة بين الصين وتايوان

اعتبرت الصين زيارة نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب الأمريكي، إلى تايوان في أوائل أغسطس الماضي، استفزازًا لها ولسيادتها، لذلك ردت بإجراء مناورات عسكرية واسعة لم تشهدها تلك المنطقة منذ أعوام طويلة، مما رفع من مستوى التوترات مع جزيرة تايوان التي دخلتها بعض الطائرات المسيّرة الصينية مؤخرًا. وقد دفع ذلك تايوان إلى رفع مستوى التأهب العسكري، ونشر أنظمة دفاعية مضادة للدرونز. وفي ظل هذا الوضع، ما هي السيناريوهات المحتملة للأزمة بين الصين وتايوان، ولا سيما في ظل سياسة الغموض الاستراتيجي الأمريكي؟ فعلى الرغم من أنّ واشنطن تُقر عبر إداراتها المختلفة، بما فيها بايدن، بمبدأ سياسة الصين الواحدة، إلا أنها تدعم تايوان في الوقت ذاته.

علي عاطف

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

السيناريو الأول- حصار دون حرب

تدرك الصين مخاطر القيام بعملية عسكرية شاملة في تايوان، على غرار ما نفّذته روسيا في أوكرانيا بداية من فبراير الماضي. إذ تخشى بكين أن تكون لتلك العملية تداعيات أمنية وعسكرية واقتصادية جمّة سوف تضر حتمًا بمصالحها. فتنفيذ بكين لعملية عسكرية شاملة في تايوان قد يجلب عليها عقوباتٍ اقتصادية غربية قد لا تتحملها. فقد يتجه الأوروبيون والأمريكيون وحلفاؤهم إلى تجميد الأصول الصينية ومنع التجارة معها، مما يعني حصارًا للصين قد يُذكّرها -حينئذ- ببعض أيام المجاعة التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين. هنا، سوف تخسر الصين، التي يعتمد جلُّ انتشارها في الخارج على تعظيم المكاسب الاقتصادية، ليس فقط مصالح اقتصادية وطنية، بل ونفوذًا واسعًا في الخارج.

وبسبب إدراك بكين لهذه الخسائر المحتملة، يُرجّح ألا تُقدِم على عملية عسكرية شاملة في تايوان، وأن تحصر طبيعة تعاملها مع الأزمة التايوانية في إنهاك تلك الجزيرة اقتصاديًا وماليًا وماديًا عن طريق مواصلة حصارها، علاوة على محاولة إنهاك الجزيرة معنويًا من الداخل عن طريق تكثيف الطلعات الجوية بها، على غرار العمليات المحدودة التي تقوم بها الطائرات المسيّرة من دون طيار التابعة لبكين هناك.

وبرغم أن سيناريو الضغط بلا حرب قد يكون الأنسب لبكين نظريًا وبدرجة أقل على أرض الميدان والواقع، إلا أنه يحمل بين طياته مخاطر مستقبلية تتمثل في احتمالية أن يستفز هذا الحصار الصيني لتايوان سكّان الجزيرة، مما قد يدفعهم هم أنفسهم إلى الاشتباك أو توجيه القوات المسلحة التايوانية ضربات ضد الجيش أو المواقع الصينية، مما يعني -في النهاية- وقوع ما كانت تسعى الصين إلى تجنبه، وهي الحرب الشاملة بين بكين وتايوان.

السيناريو الثاني- عملية عسكرية محدودة:

تُشير التوترات العسكرية بين الصين وتايوان منذ أسابيع إلى أن الأمر قد يتطور إلى صِدام بين الجانبين في المستقبل القريب. لكن عبر عملية عسكرية صينية محدودة ضد تايوان تكتفي بضرب الأهداف الحيوية داخل الجزيرة. وفي هذا السيناريو، تسعى الصين من ورائه إلى تأكيد تبعية الجزيرة لها أمام القوى المعنية والعالم الخارجي، ولا سيما في أعقاب زيارة بيلوسي للجزيرة التي اعتبرتها بكين "استفزازية". إضافة إلى بعث "رسالة ردع" إلى الجزيرة وقواتها العسكرية مفادها تأكيد السيطرة الصينية عليها وعدم خروجها عن نفوذ بكين. وكذلك، تتأكد الصين من عدم إمكانية قيام القوات العسكرية في تايوان بتهديدها في المستقبل عن طريق إضعاف هذه القوات محليًا عن طريق الضربات الجوية المركزة.

على ذلك النحو، قد يستهدف الجيش الصيني، في إطار عمليته المحدودة تلك، المواقعَ الاستراتيجية والحيوية العسكرية لقوات الدفاع التايوانية إلى جانب ما يشتمله الساحل من مواقع عسكرية مهمة كالرادارات. وعلى غرار ما يحتمله السيناريو الأول من مخاطر تفاقم النزاع وتحوّله إلى صدام عسكري بين الجانبين، فإن هذا السيناريو الثاني قد يقود إلى تداعيات أكثر خطورة من الأول. حيث إن إطلاق الصين عملية عسكرية محدودة في تايوان قد يؤدي إلى تحولها إلى صدام شامل بين الطرفين، خاصة مع حساسية ملف تايوان وإمكانية دخول أطراف دولية أخرى على خط النزاع، مثلما حدث في الأزمة الروسية الأوكرانية التي تحوّلت إلى صراع شبه مفتوح بين روسيا وحلفائها من جانب والحكومة الأوكرانية وحلفائها من ناحية أخرى.

ويمكن الإشارة -في هذا الصدد- إلى أنه من المعروف أن توقيت ونطاق العمليات الأولية لأي حرب أو معركة عسكرية قد يكون

معلومًا، إلا أن مستقبل هذين العاملين في أية معركة لا يمكن لأحد تحديده على وجه الدقة، لأن النزاع قد ينفلت ويتحول من عملية محدودة إلى صراع شامل.

السيناريو الثالث- عملية عسكرية شاملة

على الرغم من أن هذا السيناريو قد يُصبح أحد التداعيات المستقبلية للسيناريوهين السابقين، إلا أن بكين قد تلجأ إليه بشكل حصري. حيث قد تكرر الصين السيناريو الروسي الأوكراني عن طريق قيامها بعملية عسكرية شاملة في تايوان تستعيد من خلالها السيطرة الكاملة على الجزيرة.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الحصار الصيني الراهن لتايوان قد يكون مقدمة لهذه العملية الصينية الشاملة المحتملة بها. إذ إن إنهاك الجزيرة اقتصاديًا ومعنويًا وعسكريًا سوف ييسر من عملية السيطرة العسكرية عليها لاحقًا عن طريق إنزال القوات الصينية هناك وعبور مضيق تايوان، حيث سيُضعِف ذلك مقاومة سكان تايوان أمام الجيش الصيني.

وبرغم أن عملية مثل هذه قد تكون نظريًا يسيرة أو "سريعة" مقارنة بالسيناريو الأول على الأقل، إلا أن مخاطرها التي يُعتقد أن الصين تدركها جيدًا قد تمثل مانعًا من لجوء الصين إليها. حيث إن هذا السيناريو سوف يقود بكين إلى التعرض لحصار اقتصادي واسع كما أشير سابقًا، إلى جانب تعاظم الاضطرابات الأمنية والعسكرية في محيط الصين، وهو ما قد يجلب معه دخول دول آسيوية جديدة إلى الصراع، مثل اليابان، مما يعني نشوب صراع إقليمي -على الأقل- في قارة آسيا سوف لن يهدد فقط مصالح الصين الاقتصادية أو الأمنية، بل قد يقودها إلى ما هو أخطر من ذلك بكثير.

ختامًا، من المحتمل أن تسعى الصين لمعالجة أزمة تايوان إلى الجمع بين سيناريوهين اثنين، وهما الحصار الاقتصادي، والقيام بعملية عسكرية محدودة داخل تايوان تضمن لها إنهاك الجزيرة اقتصاديًا، وتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية المتعلقة بتأكيد تبعية الجزيرة لها ولسيادتها.

تطور الواردات والصادرات التايوانية من وإلى الصين (بالمليار دولار)

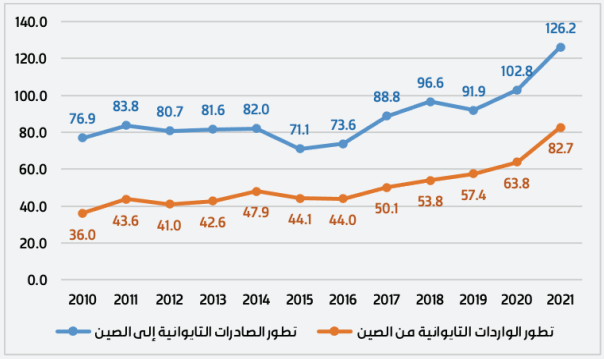

أبرز الواردات التايوانية من الصين عام 2021 (بالمليون دولار)

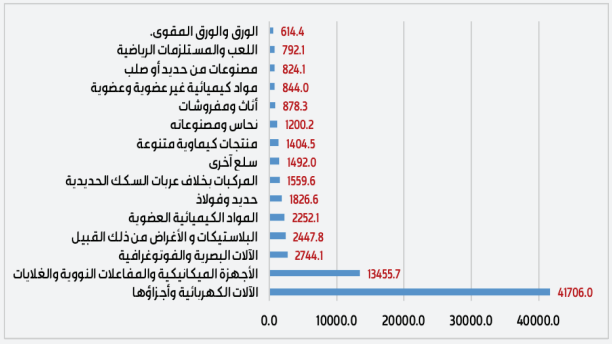

أبرز الصادرات التايوانية للصين عام 2021 (بالمليون دولار)

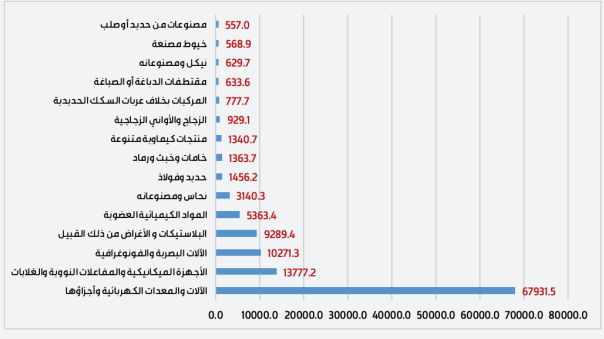

المصدر: موقع Trade Map

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

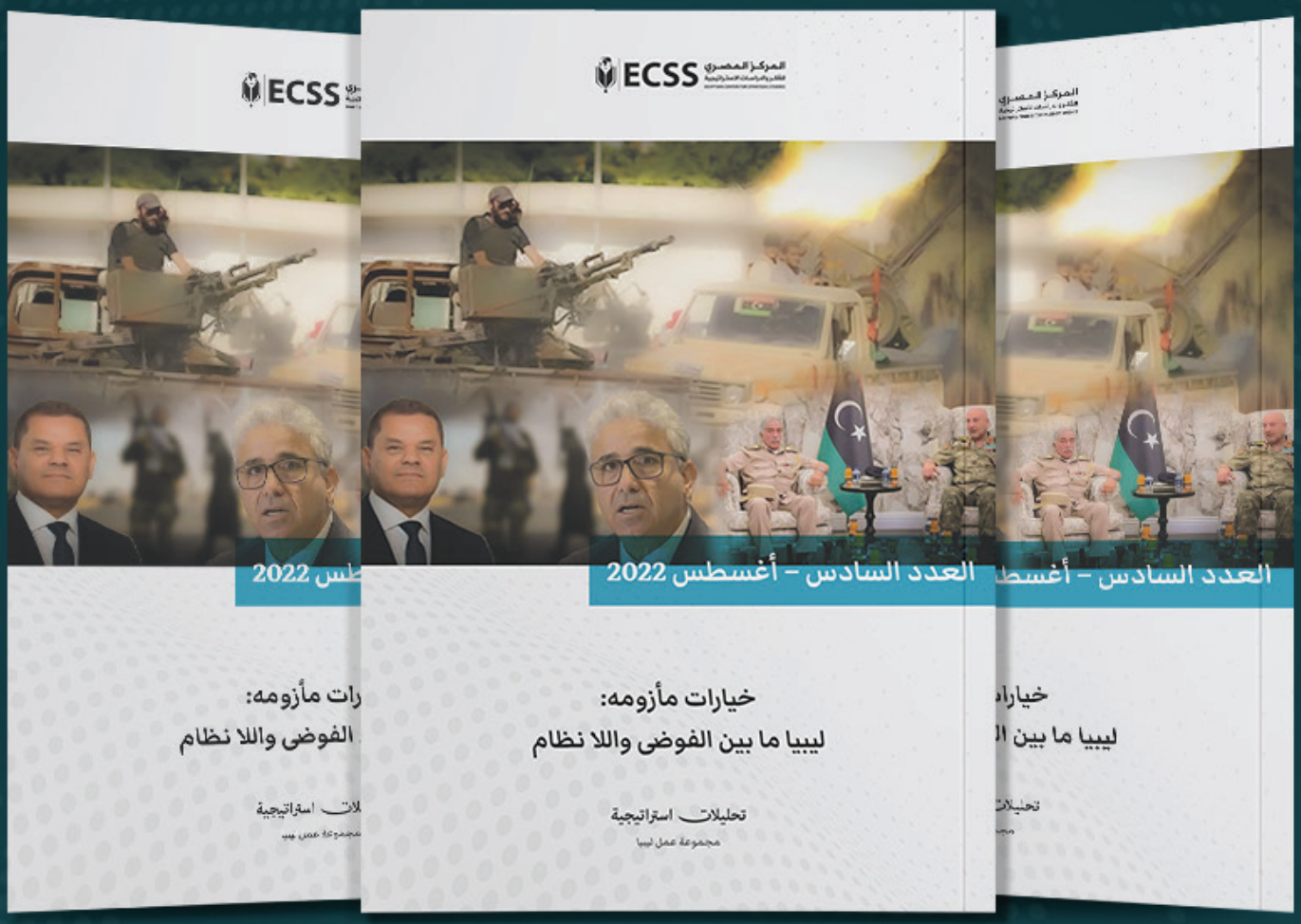

العدد السادس

تحليلات استراتيجية

خيارات مأزومة: ليبيا ما بين الفوضى واللا نظام

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

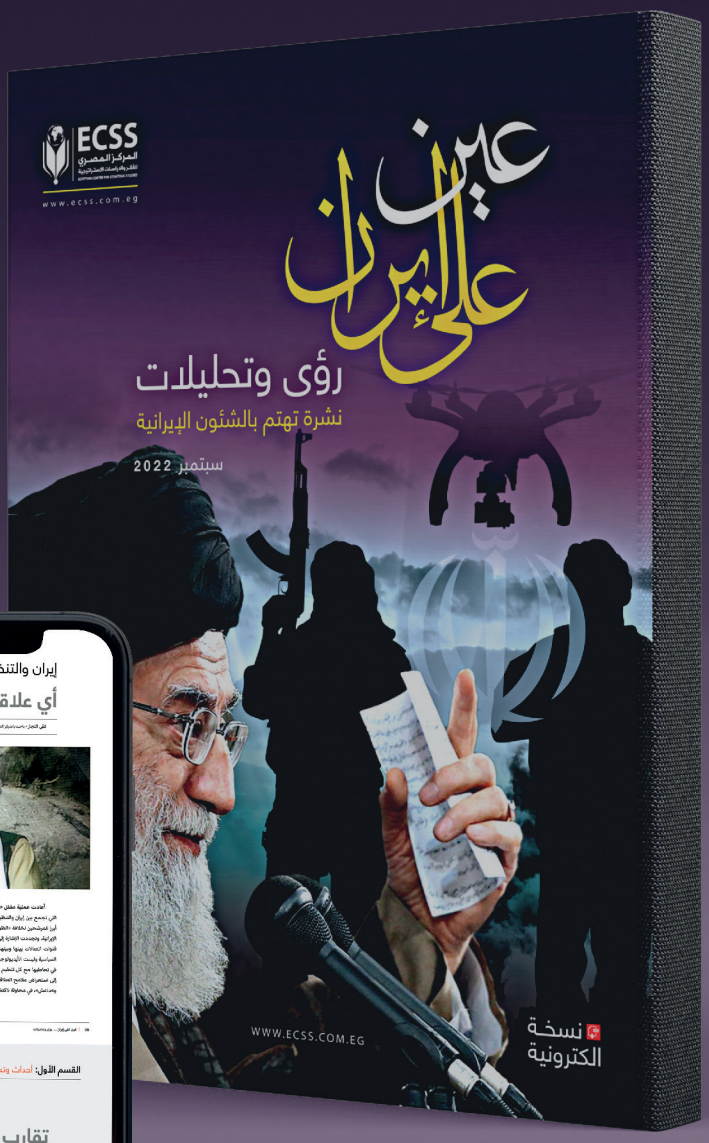

يمكنك تصفح وتحميل الإصدار الآن

PDF

www.ecss.com.eg

قضايا الأمن والدفاع

مصر وحرب غزة الخامسة..ملامح الدور والمستقبل

لا تزال القضية الفلسطينية تمر بمنعطف شديد الخطورة لا يتمثل فقط في تراجع الاهتمام بالقضية العربية المحورية على المستويين الإقليمي والدولي، وإنما لوحظ قيام إسرائيل خلال الفترة الأخيرة بتكثيف إجراءاتها الممنهجة داخل الضفة الغربية والقدس، وتحديدًا في مجالات الاستيطان والتهجير ومصادرة الأراضي والقتل العمد والاعتقال واقتحام المسجد الأقصى، بطريقة غير مسبوقة، سواء من جانب الجماعات اليهودية المتطرفة أو من جانب مسئولين إسرائيليين رسميين.

دلالات العقيدة البحرية الروسية للشرق الأوسط

تُمثل العقيدة العسكرية لأي دولة في العالم الإطار الحاكم لتحركاتها العسكرية، مع تحديثها المستمر وفقًا لمتطلبات أمنها القومي. لذا، تأتي أهمية توقيع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في 31 يوليو 2022، على ميثاق حول إقرار العقيدة البحرية الروسية الجديدة بدلاً من نظيرتها التي صدرت في 2015. ووفقًا لـ"بوتين"، فإن هذه الوثيقة تُعد هي التعريف العلني للحدود الروسية الجديدة، مؤكدًا أن بلاده ستضمن حماية هذه الحدود بحزم وبكل الوسائل. فما هي دلالات هذه العقيدة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط؟.

حدود تأثير «التجمع الرباعي» في الإقليم والعالم

عقد قادة إسرائيل والولايات المتحدة والإمارات والهند أول لقاء رسمي لهم في إسرائيل، في 14 يوليو 2022، ليدشن للتجمع الرباعي I2U2 الذي يركز على أهداف تتعلق بالأمن والاقتصاد، بالإضافة إلى الصحة والنقل والطاقة والفضاء والمياه. ويأتي هذا التجمع في إطار توجه أمريكي لعقد تكتلات إقليمية ودولية تعتمد على ذاتها في مجالات متعددة، بما يجعلها أكثر تركيزًا على العلاقة مع الصين وروسيا. إذ يشير بيان البيت الأبيض إلى أن "استمرارية التجمع ومستقبل التعاون الاقتصادي بين أعضائه قد يمهد الطريق في النهاية لتبلور شراكة استراتيجية طويلة الأجل". إلا أن السؤال المطروح هنا هو: ما هي سياقات وتأثيرات هذا التجمع والقيود الممكنة أمام تطوّره؟.

ملف خاص

مصر وحرب غزة الخامسة..
ملامح الدور والمستقبل

لا تزال القضية الفلسطينية تمر بمنعطف شديد الخطورة لا يتمثل فقط في تراجع الاهتمام بالقضية العربية المحورية على المستويين الإقليمي والدولي، وإنما لوحظ قيام إسرائيل خلال الفترة الأخيرة بتكثيف إجراءاتها الممنهجة داخل الضفة الغربية والقدس، وتحديدًا في مجالات الاستيطان والتهجير ومصادرة الأراضي والقتل العمد والاعتقال واقتحام المسجد الأقصى، بطريقة غير مسبوقة، سواء من جانب الجماعات اليهودية المتطرفة أو من جانب مسئولين إسرائيليين رسميين.

اللواء/ محمد إبراهيم الدويري

نائب مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل جاءت الحرب الإسرائيلية الخامسة على قطاع غزة لتزيد من حجم التعقيدات المرتبطة بأوضاع الفلسطينيين بصفة عامة، وبمستقبل القضية الفلسطينية وفرص حلها بصفة خاصة. وبالتالي، فإن التساؤلات المطروحة هنا هي: ما هي طبيعة سياقات هذه الحرب وملامحها الجديدة مقارنة بحروب سابقة؟ فضلاً عن طبيعة الدور المصري في إيقاف هذه الحرب، وكيف أنه كان العامل الحاسم رغم وجود مساعٍ إقليمية أخرى؟ وفي الأخير ما السبيل لتحريك مصر لعملية السلام في المنطقة في المرحلة المقبلة؟.

ما الجديد في الحرب مقارنة بحروب سابقة؟

لا يمكن تحليل أبعاد الحرب الإسرائيلية الخامسة على غزة دون فصل هذا التطور عن الإطار العام الذي يحكم طبيعة القضية الفلسطينية خلال المرحلة السابقة والحالية، إذ دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ أكثر من ثلاثة عشر عامًا وحتى الآن على إسقاط عملية السلام من أجندتها بصورة متعمدة، فلم تتجاوب مع أية محاولات لاستئناف المفاوضات.

وساعد إسرائيل على الاستمرار في هذا النهج المتشدد عدة عوامل أساسية، منها:

1. استمرار الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني الذي دخل عامه الخامس عشر دون وجود أية بوادر على اقتراب إنهاء الانقسام.
2. نجاح إسرائيل في توقيع العديد من اتفاقات السلام مع الدول العربية دون أن يكون للقضية الفلسطينية موقع واضح في هذه الاتفاقات، وهو ما منح إسرائيل ميزة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهي الفصل التام بين اتفاقات التطبيع العربي وبين إمكانية إحداث أي تقدم في هذه القضية المحورية.
3. عدم وجود أية ضغوط خارجية أو داخلية على إسرائيل من شأنها أن تدفعها لتعديل أي من مواقفها تجاه الموضوع الفلسطيني، بل على العكس أصبح التشدد الإسرائيلي هو أحد أهم عناوين أو محددات المعارك الإسرائيلية الانتخابية.

في ظل هذه السياقات الحاكمة، جاءت العمليات العسكرية التي وقعت بين إسرائيل وقطاع غزة خلال الفترة بين الخامس والسابع من أغسطس 2022. إذ يمكن القول إن هذه العمليات لم تمثل أية مفاجأة للمتابعين لهذا الملف الشائك؛ إذ بدا ذلك سيناريو متكررًا منذ أكثر من عشر سنوات. فقد شنت إسرائيل أربع حروب على قطاع غزة في أعوام 2008 و2012 و2014 و2021.

ولوحظ أن هذه الحروب السابقة اتسمت بقوة التدمير والقتل التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضد المواطنين وضد المؤسسات والممتلكات والمواقع الفلسطينية، في الوقت الذي نجحت فيه حركتا حماس والجهاد الإسلامي وبعض فصائل المقاومة في إطلاق آلاف الصواريخ على المدن الإسرائيلية المختلفة لتبدأ معركة التصعيد المتوالي، ثم يتدخل الجانب المصري بوساطة ناجحة وينتهي الأمر بوقف العمليات، وبلورة بعض التفاهمات، وسرعان ما يتكرر السيناريو نفسه مرة أخرى.

إلا أن ما ميز الحرب الخامسة بين إسرائيل وقطاع غزة عن الحروب الأربع السابقة أن إسرائيل ركزت عملياتها العسكرية ضد حركة الجهاد الإسلامي فقط، وتجنبت المساس بحركة حماس أو أي من التنظيمات الفلسطينية الأخرى. وظهر ذلك جليًا عندما بدأت إسرائيل عملياتها باغتيال القيادي الجهادي المعروف والمسئول عن المنطقة الشمالية المدعو "تيسير الجعبري" وذلك يوم الخامس من أغسطس الماضي، ثم تابعت

عملية الاغتيال بعمليات عسكرية متنوعة، وقصفت العديد من المواقع العسكرية التابعة لحركة الجهاد الإسلامي في القطاع، كما قامت في نهاية العمليات باغتيال قيادي آخر هو "خالد منصور" القائد العسكري للمنطقة الجنوبية.

كانت حركة الجهاد الإسلامي مضطرة إلى أن تخوض عملية الرد بمفردها بعد أن أيقنت أن حركة حماس لن تخوض هذه المعركة معها نظرًا لأنها تدرك أن حماس لديها حسابات واعتبارات خاصة بسياساتها واستراتيجيتها تمنعها من أن تشارك في هذه العملية من ناحية، كما أن إسرائيل لم تغتلْ أيًا من قيادات حماس في هذا الوقت من ناحية أخرى. ولا شك أن هذا الوضع شجع إسرائيل على أن تدخل المعركة وهي مطمئنة للغاية إلى أنها سوف تكون معركة قصيرة الأمد وقليلة الخسائر بالنسبة لها.

ومن المؤكد أن عدم مشاركة حركة حماس في المعركة ساهم بشكل كبير في تقصير أمدها، حيث إن حركة الجهاد الإسلامي غير مؤهلة بمفردها لأن تخوض معركة طويلة مع إسرائيل على غرار حرب عام 2014 التي استغرقت حوالي خمسين يومًا، وشاركت فيها كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي والعديد من تنظيمات المقاومة. وبالتالي، لم يكن أمام حركة الجهاد الإسلامي سوى استخدام كل ما لديها من قدرات صاروخية وذلك بعد الحصول على موافقة حماس أو بعبارة أخرى التنسيق معها، وهو ما يؤكد أن القدرات والإمكانيات العسكرية التي تمتلكها حركة الجهاد تقل كثيرًا عما تمتلكه حماس من حيث الكم والكيف. ولعل هذا الموقف سوف تكون له تداعيات مستقبلية على العلاقات الثنائية بين الحركتين، وعلى موقف كل منهما تجاه إسرائيل وإزاء فكرة المقاومة، مهما حاولت قيادات الحركتين التأكيد على أن العلاقات بينهما مستقرة ولن تتأثر بالأحداث الأخيرة في غزة.

دور مصري حاسم برغم تدخل أطراف أخرى

كالمعتاد، كان الدور المصري هامًا ومؤثرًا وحاسمًا، إذ أبدت القيادة السياسية اهتمامًا خاصًا بهذه التطورات، وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن مصر تواصل اتصالاتها لمنع التصعيد، وسارع الوفد الأمني المصري بالتوجه إلى إسرائيل وقطاع غزة، وتم عقد عشرات الاجتماعات الميدانية مع الجانبين، حيث تم التوصل إلى اتفاق التهدئة مساء يوم السابع من أغسطس الماضي، أي بعد حوالي يومين من نشوب هذه العمليات، وهو إنجاز ملموس يُحسب لصالح مصر التي تمتلك علاقات قوية مع جميع الأطراف، وبما يسمح لها بالتأثير والتوصل إلى الهدف المنشود سواء بوقف العمليات وإقرار التهدئة، ثم بلورة التفاهمات والتسهيلات التي تلي عملية التهدئة، ليس ذلك فقط بل ومتابعة تنفيذ التهدئة ومتطلباتها على الأرض، خاصة بالنسبة لوضع الأسيرين بسام السعدي وخليل العواودة.

وبرغم أن هناك بعض الأطراف التي حاولت التدخل بشكل إيجابي لوقف التصعيد وذلك من خلال الاتصالات الهاتفية التي تمت مع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ومن بينهم المبعوث الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط وقطر؛ إلا أن مصر التي تواجدت ميدانيًا في أرض المعركة كان لها الدور الأكبر والحاسم في التوصل إلى وقف إطلاق النار في وقت قصير. وفي هذا المجال، من الضروري التأكيد على حقيقة واضحة مفادها أن مصر لم ولن تمانع في يومٍ من الأيام في قيام أية دولة في العالم بالتدخل لمنع تفاقم مثل هذه الأحداث ما دام هذا الجهد يصب في صالح التوصل إلى حالة الاستقرار والهدوء.

ومن الملاحظات التي يجب الإشارة إليها أن الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي "زياد نخالة" كان في زيارة إلى إيران في هذا التوقيت، وبالرغم من أن هذا الأمر قد ساهم في دفع حركة الجهاد وشجعها للإسراع بالرد على إسرائيل، إلا أن هذا الدعم الإيراني لم يكن قويًا إلى الدرجة التي كان تتوقعها حركة الجهاد، وهو ما يشير -في مجمله- إلى أن إيران كانت لديها حساباتها الخاصة في ألا ترتب هذه العمليات العسكرية في غزة أية سلبيات على موقفها في وقت كانت تتفاوض فيه مع الولايات المتحدة حول بلورة اتفاق نووي جديد.

وفي ضوء ما أثبتته الأحداث من أن أية تهدئة أو حتى هدنة شاملة سوف يتم التوصل إليها بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية لن تستمر لفترة طويلة رغم أنها فترة هدوء ضرورية من أجل التقاط الأنفاس والبحث عن الحلول المناسبة، إلا أن الأمر يتطلب أهمية التفكير في كيفية التوصل إلى حلول مناسبة أو دائمة خلال الفترة القادمة حتى لا تتكرر أزمة غزة برمتها، وهو ما يتطلب ألا يتم تركيز كافة الجهود المبذولة على مجرد وضع ترتيبات مؤقتة للحيلولة دون نشوب الحرب السادسة أو السابعة بين إسرائيل والقطاع، وإنما أصبحت هناك ضرورة قصوى لأن يكون الحل أعمق وأشمل فيما يتعلق بالتسوية السياسية للقضية الفلسطينية ككل وهو الحل الوحيد الذي يمكن أن نشهد معه حالة استقرار حقيقي في المنطقة.

وكي نكون واقعيين، فلا بد من الإشارة إلى أن الحل السياسي رغم صعوبته الشديدة، إلا أنه ليس مستحيلاً مهما كان حجم المعوقات على الأرض، كما أن أية تحركات حقيقية لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط مرة أخرى، لن تكون لها نتائج ملموسة إلا في أعقاب انتهاء انتخابات الكنيست الإسرائيلية المقررة في نوفمبر المقبل وما سوف يعقبها من تشكيل الحكومة الجديدة، مما يعني أن الحكومة الإسرائيلية من الناحية النظرية لن تكون مستعدة لأية تحركات سياسية قبل بداية عام 2023.

تحرك مصر وبلورة الرؤية المتكاملة للسلام

إذا كانت مصر هي أكثر الدول في العالم المهيأة لقيادة عملية سياسية لتحريك القضية الفلسطينية بالتنسيق مع كل من الأردن على المستوى الإقليمي والولايات المتحدة على المستوى الدولي، فإنها مطالبة بالتحرك النشط من الآن، حتى يتم بلورة رؤية متكاملة لاستئناف عملية السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني طبقًا لمرجعيات متفق عليها، بحيث يتم البدء في المفاوضات في أعقاب تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة. ومن المؤكد أنه فور بدء عملية التفاوض سوف تتولد قوة دفع تؤدي إلى تغيير الواقع الحالي إلى الأفضل، وعلينا أن نتحرك بجدية في هذا الاتجاه ونرى ماذا يمكن أن يسفر عنه.

بموازاة التحرك المصري النشط على المستويين الإقليمي والدولي، والذي قد يشمل أيضًا كلاً من إسرائيل والسلطة الفلسطينية وبعض الأطراف الدولية، فمن المهم أن يكون هناك تحرك آخر يركز على إنهاء الانقسام الفلسطيني، ذلك أن تحقيق

حلم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لن يتم بسهولة ما دام هذا الانقسام قائمًا يمزق عن عمد أواصر الوطن الفلسطيني، وما دامت المصالح التنظيمية أعلى وأقوى من المصلحة العليا للشعب الذي يتوق إلى الحرية ولا يجد الأدوات التي تساعده على تحقيق هذا الأمل.

هنا، من المهم التأكيد على أن مصر التي أنجزت اتفاق المصالحة عام 2011 لا تزال على استعداد كامل لرعاية المفاوضات الخاصة بإنهاء الانقسام، لكن يجب على كل من حركتي فتح وحماس أن تكون لديهما الإرادة السياسية من أجل إنجاح جهود المصالحة. ولعل هنالك سؤالاً مطروحًا على قادة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية بمختلف توجهاتها مفاده: إذا لم يُنهوا الانقسام في هذه الظروف القاسية التي تتعرض فيها المناطق الفلسطينية والقدس لكافة أنواع العنف والظلم والقتل والاقتحام والتهويد فمتى سوف يتوحدون؟ ومن ثم فمن الأهمية أن ينحي قادة التنظيمات كل ما يتعلق بالمصالح الحزبية جانبًا. فعلى سبيل المثال، ما هي قيمة سيطرة حركة حماس على قطاع غزة منذ عام 2007؟ وماذا أضافت لها هذه السيطرة سوى تقسيم الوطن المحتل ومعاناة الشعب وإبعاد آمال قيام الدولة الفلسطينية؟.

ولا يُمكن إنهاء هذا التحليل دون توجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل -قيادة وشعبًا- مفادها أن احتلال الأراضي الفلسطينية للأبد أمر من المؤكد أنه لن يدوم، وأن اتفاقات التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية مهما تعددت لن تحافظ على أمن إسرائيل. فالشعب الفلسطيني لن يقبل إلا بأن ينال حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة، وسوف ينتهج كافة الوسائل المشروعة وغيرها من الوسائل أيًا كانت من أجل تحقيق هذا الهدف، ويجب على إسرائيل أن تكون على قناعة بأن أمنها واستقرارها ودمجها في المنظومة الإقليمية سوف يمر من بوابة واحدة فقط اسمها إقامة الدولة الفلسطينية التي سوف تعيش جنبًا إلى جنب في أمن وسلام بجوار دولة إسرائيل، أما ما دون ذلك فإن دائرة العنف والمقاومة لن تخمد بل سوف تتسع يومًا بعد يوم.

وختامًا، في ظلّ غياب الحل السياسي العادل للقضية وإقامة الدولة الفلسطينية، فمن المؤكد أن أحداث غزة سوف تتكرر مرارًا، وإذا كانت مصر قادرة على وقف التصعيد في كل جولة عسكرية، فمن ذا الذي يمكن أن يضمن ألا تخرج الجولة القادمة عن السيطرة، أو أن نشهد انتفاضة فلسطينية ثالثة تنفجر في وجه الجميع، ولن تنفع حينها مناشدات ضبط النفس لشعب يفقد كل يوم أمله ليس فقط في الدولة المستقلة ولكن في الحياة الكريمة.

ملف خاص

دلالات العقيدة البحرية الروسية للشرق الأوسط

تُمثل العقيدة العسكرية لأي دولة في العالم الإطار الحاكم لتحركاتها العسكرية، مع تحديثها المستمر وفقًا لمتطلبات أمنها القومي. لذا، تأتي أهمية توقيع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في 31 يوليو 2022، على ميثاق حول إقرار العقيدة البحرية الروسية الجديدة بدلاً من نظيرتها التي صدرت في 2015. ووفقًا لـ"بوتين"، فإن هذه الوثيقة تُعد هي التعريف العلني للحدود الروسية الجديدة، مؤكدًا أن بلاده ستضمن حماية هذه الحدود بحزم وبكل الوسائل. فما هي دلالات هذه العقيدة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط؟.

داليا يسري

باحث أول - بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

البحار والأمن الروسي

- شرحت الوثيقة أهمية المحيطات العالمية بالنسبة لدولة الاتحاد الروسي بشكل غير محدد، إذ يُ**شير البند السادس إلى أن تلك الأهمية** "ستزداد بشكل مطرد بما يتناسب مع قاعدة الموارد الطبيعية التي تضمن التنمية الاقتصادية للدول، وتأثير الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة البشرية على البيئة، وذوبان الجليد في القطب الشمالي، وهجرة السكان، وغيرها من العمليات". بمعنى أن روسيا لا تعترف بحدود بحرية محددة وصريحة، وتقوم بتعيينها على أساس فضفاض يتمدد وينكمش وفقًا لمتطلبات الحاجة ومقتضيات المصلحة. وهو ما تعود الوثيقة لتؤكد عليه مرة أخرى في البند السابع، الذي ينصّ على أن "اتجاهات تطور الأنشطة البحرية للاتحاد الروسي تتحدد وفقًا للمصالح الوطنية للدولة في المحيطات العالمية وأهمية الحفاظ عليها والدفاع عنها".

- تُشير الوثيقة في البندين **(الثاني عشر، والثالث عشر)** إلى تقسيم مناطق المصالح الروسية في المحيطات العالمية من حيث الأهمية إلى ثلاثة أنواع (حيوية، وهامة، وأخرى). وتضع الوثيقة في المرتبة الهامة "البحر الأبيض المتوسط"، ويصف البند هذه الأماكن بأنها المناطق المائية التي تؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والرفاهية المادية للسكان والأمن القومي الروسي. كما يتضمن هذا البند "مناطق المعابر المائية التي تلعب دورًا في حركة النقل العالمية". كما تنص الوثيقة على أن "فقدان السيطرة على هذه المناطق من الممكن أن يعرّض الأمن القومي للاتحاد الروسي ووجود الدولة نفسه للخطر".

- تربط الوثيقة بين السياسة الروسية المستقبلية ووضعها الجيوسياسي ودورها في السياسة العالمية، حيث يشير البند التاسع عشر إلى أن تطور دولة الاتحاد الروسي في العالم المعاصر يجري على خلفية التحديات والتهديدات الجديدة لأمنها الوطني. وكلمة تطور هنا تُفسر بـ"نمو الحدود" الروسية، وفقًا لمتغيرات الموقف. كما يُشار إلى أن كلمة "تطور" في هذا البند لم تكن مرهونة بمنطقة جغرافية محددة.

- **اختصت البنود 102 و103** بشرح حق روسيا في استخدام القوة للدفاع عن مصالحها في المحيطات البحرية. ووفقًا للوثيقة، فإنه يحق لروسيا استخدام القوة في المناطق التي تصنف في الوثيقة كـ"حيوية أو هامة" على حد سواء. وفيما يتعلق بالمناطق المصنفة كـ"هامة"، تقول الوثيقة: "إن روسيا تستخدم في أغلب الأحوال أدواتها السياسية والدبلوماسية والإعلامية وغيرها من الأدوات غير القسرية"، ولكن عندما تستنفد قدراتها فيمكنها استخدام القوة العسكرية بشكل يتناسب مع الوضع السائد.

الوثيقة والشرق الأوسط

- يتناول **البند التاسع والأربعون** من الوثيقة، النطاق الإقليمي للمصالح البحرية الروسية، والذي يتمثل في عدة مناطق يأتي من ضمنها (حوض البحر الأبيض المتوسط). وينص هذا البند على أن "تستند السياسة البحرية الوطنية في هذه المناطق إلى الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق البحرية، فضلاً عن أهميتها الجيوسياسية والعسكرية والاستراتيجية بالنسبة للاتحاد الروسي.

- تتعرض الوثيقة بشكل خاص ومفصل لأنشطة الأسطول الروسي في الشرق الأوسط؛ وهي الدول المطلة على البحرين الأحمر والمتوسط **في النقطة رقم "4" المتفرعة عن البند رقم "56"**. وتنص هذه النقاط على: ضرورة تطوير العلاقات مع الدول المطلة على البحرين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واتّباع مسار يهدف لضمان الاستقرار العسكري والسياسي في هذه المنطقة، وتعزيز الشراكة

مع سوريا، وتقديم المساعدة لها في تسوية النزاعات الإقليمية. بالإضافة إلى ضمان وجود بحري بشكل دائم في البحر المتوسط على أساس تأسيس نقاط دعم لوجستية على أراضي الدول الأخرى في المنطقة، وتطوير التعاون الاقتصادي والعسكري والتقني مع دول حوض البحر المتوسط، وتطوير الشحن السياحي من موانئ ساحل البحر المتوسط إلى موانئ شبه جزيرة القرم وإقليم كراسنودار الروسي، وإجراء البحوث العلمية البحرية من أجل الحفاظ على المصالح الروسية في المنطقة وتعزيزها.

دلالات متضاربة

تتعرض الوثيقة لمنطقة الشرق الأوسط بالكثير من الاتجاهات والمعاني، التي تعطي جميعها دلالات وإشارات متضاربة وغامضة، وأبرزها:

- تتناول الوثيقة الحديث عن القاعدة الروسية في طرطوس في سوريا بصفتها ركيزة أساسية للأنشطة البحرية الروسية –على أساس دائم- في البحر المتوسط. وتغفل الوثيقة عن الذكر بالتلميح أو التصريح أو حتى الإشارة إلى اعتزام روسيا الخروج من الأراضي السورية.

- تُقر الوثيقة بأحقية روسيا في ضمان وجود بحري بشكل دائم في البحر الأبيض المتوسط على أساس تأسيس نقاط دعم لوجستية على أراضي الدول الأخرى في المنطقة. كما أن الوثيقة لا تحدد بشكل واضح ماهية المصالح الروسية في المناطق المائية غير المتاخمة لها. وتؤكد في بنود منفصلة منها أن المصالح الروسية في البحار بوجه عام، وفي البحرين الأبيض المتوسط والأحمر خاصة، تتمدد وتتحدد رهنًا بالثروات الموجودة في هذه المناطق، والأهمية الجيوسياسية لها. ويطرح ذلك تساؤلات حول كيف ستمدد روسيا مصالحها في المحيطات العالمية مستقبلاً؟ وما الذي ستُقدم عليه روسيا حال اعتراض هذه المصالح من قِبَل دولة ما أو قوة ما، خاصة لو كانت الدول الشاطئية للمناطق البحرية التي تعدها روسيا مناطق "مصالح حيوية أو هامة" تعترض على التواجد الروسي هناك؟ وهو ما يشير إلى تفعيل روسيا لما ورد في البنود (102، و103) من إمكانيات استخدام القوة العسكرية للدفاع عن المصالح الروسية في البحار، والحصول على مقدرات هذه البحار، واستخدامها لصالح تحقيق الرفاهية الاقتصادية لسكان الاتحاد الروسي.

- يُشير ما ورد في البند رقم (19) إلى أن حروب روسيا بشأن توسعة حدودها لن تتوقف عند حدود أوكرانيا، ولن تتوقف كذلك عند حدود دول الاتحاد السوفيتي السابق، بل ستمتد إلى كل العالم، خاصة وأن كلمة "المعابر المائية التي تمثل أهمية في سبل النقل العالمي" لا تزال تُلقي بالعديد من علامات الاستفهام حول طبيعة الحق الذي منحته روسيا لنفسها بموجب هذه الوثيقة البحرية، والذي يخول لها القول إنها تمتلك مصالح أمن قومي في المناطق التي ينطبق عليها هذا الوصف. كما أن الوثيقة -إجمالاً- تمنح روسيا حق شن حروب جديدة والتدخل العسكري في كل مرة لا تحصل فيها على مبتغاها من أي دولة في العالم، بغض النظر عن حقوق السكان الأصليين للدول الشاطئية في المناطق المعنية.

بوجه عام، تُعتبر هذه الوثيقة، بموجب ما ورد بها من ناحية، وبموجب تصريحات "بوتين" حيالها من ناحية أخرى؛ أداة رئيسية في يد الدولة الروسية التي ستجد دائمًا ما يُبرر استخدامها لها وفقًا لطبيعة الموقف، ومقتضيات اللحظة، وحجم الثروات أو المنفعة المادية أو الجيوسياسية التي ستعود عليها من ورائها.

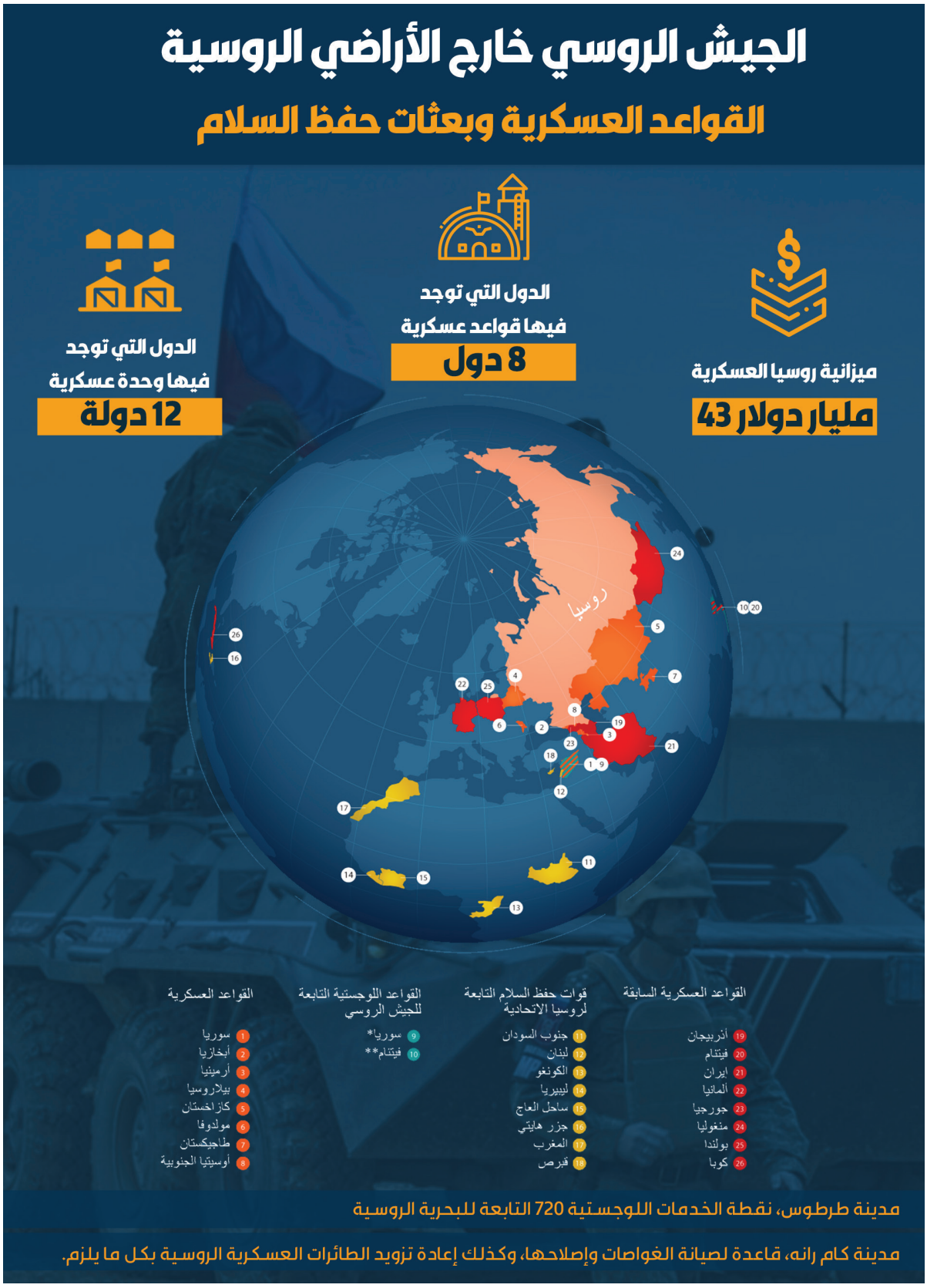

المصدر: سبوتنيك ،الجيش الروسي خارج الأراضي الروسية: القواعد العسكرية وبعثات حفظ السلام، 23 نوفمبر 2021.

حدود تأثير «التجمع الرباعي» في الإقليم والعالم

عقد قادة إسرائيل والولايات المتحدة والإمارات والهند أول لقاء رسمي لهم في إسرائيل، في 14 يوليو 2022، ليدشن للتجمع الرباعي I2U2 الذي يركز على أهداف تتعلق بالأمن والاقتصاد، بالإضافة إلى الصحة والنقل والطاقة والفضاء والمياه. ويأتي هذا التجمع في إطار توجه أمريكي لعقد تكتلات إقليمية ودولية تعتمد على ذاتها في مجالات متعددة، بما يجعلها أكثر تركيزًا على العلاقة مع الصين وروسيا. إذ يشير بيان البيت الأبيض إلى أن "استمرارية التجمع ومستقبل التعاون الاقتصادي بين أعضائه قد يمهد الطريق في النهاية لتبلور شراكة استراتيجية طويلة الأجل". إلا أن السؤال المطروح هنا هو: ما هي سياقات وتأثيرات هذا التجمع والقيود الممكنة أمام تطوّره؟.

شادي محسن

باحث ببرنامج العلاقات الدولية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سياقات وتأثيرات

- **شراكات استراتيجية:** مهّدت مجموعة من السياقات الأساسية لنشأة التجمع الرباعي، كان **أولها:** اقتراح الإمارات في 2017 إنشاء ممر غذائي في الهند لتعزيز مفهوم الأمن الغذائي، وهو ما يتقاطع مع الاستراتيجية الهندية القائمة على الشراكات التجارية المتبادلة، وتبني سياسة المناورة مع المشاريع الصينية الدولية، وتوسيع مظلة التعاون الاستراتيجي مع دول الخليج. **ثانيها:** تتصدر الهند التبادل التجاري مع الإمارات وإسرائيل والولايات المتحدة، بقيمة 188 مليار دولار، فيما تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بحوالي 167 مليار دولار. ثالثها: التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند في 18 فبراير 2022، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 مايو 2022. رابعًا وأخيرًا: أكد وزراء خارجية الدول الأربع، في 19 أكتوبر 2021، إنشاء التجمع الرباعي في إطار منتدى دولي معنيٍّ بالتعاون الاقتصادي.

- **الأدوار الهندية:** برغم تأكيد قادة الهند على أن التجمع لا يستهدف المواجهة ضد دولة محددة، فإن محددات صنع القرار الهندي ومشتركات صناعة القرار الخليجية الإسرائيلية تدخل فيها حسابات أمنية استراتيجية ملحوظة. وفيما يتعلق بالهند، فقد تضمنت استراتيجيتها الأمنية الجديدة إشارات إلى فهم الهند لواقع النظام الدولي الجديد، وتنامي نفوذ الصين في أنحاء عديدة من العالم، خاصة في الشرق الأوسط ومنطقة الإندوباسيفيك، ولذلك تعمل الهند على تعميق شراكات اقتصادية تحفظ لها استراتيجيتها الأمنية في هذه المناطق، ويستدل على ذلك بتنامي العلاقات الهندية مع الإمارات والسعودية في مجالات تتعدى الطاقة، وشراء الهند لميناء حيفا القديم الذي يبعد عن ميناء الخليج (المملوك للصين) بكيلومترات بسيطة.

- **المسألة الإيرانية:** لا تتفق الهند مع التخوفات الإسرائيلية-الخليجية بشأن تهديد إيران الإقليمي، بل تجد في إيران بوابة إقليمية مهمة لتعزيز التجارة الهندية مع أسواق آسيوية وأوروبية، مثل ممر الشمال-جنوب الواصل بين الهند وروسيا وشرق أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الهند للطاقة الإيرانية (الغاز الطبيعي) لسد عجز الطاقة المزمن في الاقتصاد الهندي. وتحاول إسرائيل والإمارات من خلال التجمع الرباعي إيجاد ممر تجاري بديل لإيران يبدأ من الموانئ الإماراتية لينتهي في الموانئ الإسرائيلية. كما تسعى إسرائيل والإمارات والسعودية إلى إيجاد بدائل توريد طاقة للهند بديلة عن الطاقة الإيرانية، وهو ما يتضح في زيادة توريد النفط السعودي إلى الهند، كما يتضح في بروتوكولات التعاون الهندية-الإماراتية لتعزيز الطاقة الخضراء.

- **الاعتبارات الأمنية:** تُعزز الهشاشة الأمنية في دول آسيا الوسطى، وبالتحديد في أفغانستان بعد صعود حكم طالبان، ومقتل زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري الذي يمنح تنظيم داعش مزيدًا من هوامش الحركة للتجمع الرباعي، من قلة جدوى الممرات التجارية عبر الأراضي أو الموانئ الإيرانية.

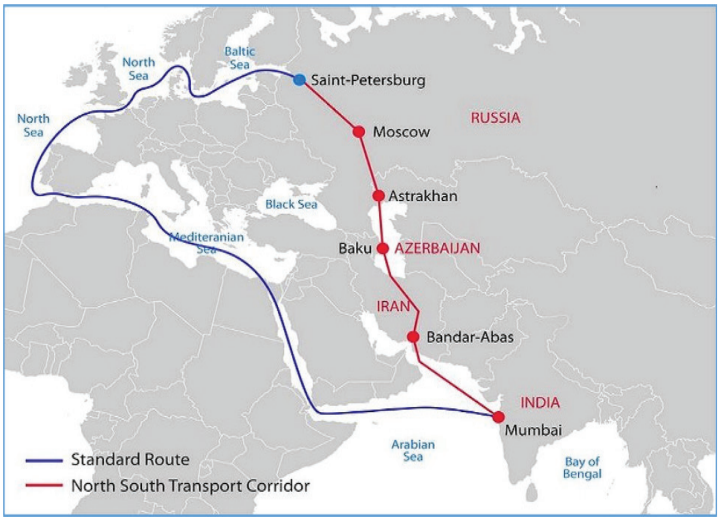

تبادل الصادرات بين دول التجمع الرباعي

(الإمارات وإسرائيل والهند والولايات المتحدة) بالمليون دولار عام 2021

	الولايات المتحدة	إسرائيل	الهند	الامارات
الولايات المتحدة		12820.43	40130.08	17079.14
إسرائيل	16281.22		2854.14	316.84
الهند	71510.5	4377.88		25446.64
الامارات	5367.21	117.13	11496.86	

ملحوظة: الدول بالاتجاه الرأسي تمثل الدول المصدرة، الدول بالاتجاه الأفقي تمثل جهة التصدير

*بيانات دولة الإمارات وفقًا لعام 2020

- **التجارة البينية:** حرصت الدول الثلاث في التجمع (الهند، الإمارات، إسرائيل) على دراسة فرص تنشيط التجارة البينية؛ إذ وقعت إسرائيل والإمارات اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة (يونيو 2022) تتضمن اتفاقية تجارة حرة بين الطرفين مستهدفة الوصول إلى حجم تجارة بيني بقيمة 10 مليارات دولار. فيما نشرت غرفة دبي التجارية على موقعها نص الاتفاقية الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند (يونيو 2022) التي تسرع نمو التجارة البينية غير النفطية من 60 مليار دولار حاليًا إلى 100 مليار دولار سنويًا خلال الأعوام الخمسة المقبلة. كما أعلنت إسرائيل (13 يونيو 2022) إحراز تقدم في المحادثات لاستئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع الهند. وفي سياق التجارة الإسرائيلية-الهندية صرّح رئيس شركة أداني الهندية (المالكة لميناء حيفا) بأن الميناء الإسرائيلي يمثل محطة استراتيجية للتجارة الهندية الصادرة إلى الأسواق الأوروبية. ويسهم اكتمال هذه الاتفاقات ودخولها حيز التنفيذ في تعزيز التجارة الإقليمية بالشرق الأوسط، والتي من المحتمل أن تساعد في طموح إسرائيل بالتحول إلى مركز إقليمي للتجارة، كما يساعد على ربط موانئها بالموانئ الأوروبية، وبتركيا على سبيل المثال.

- **الطاقة المتجددة:** بادرت الهند وفرنسا في 2015 إلى تأسيس تحالف دولي للطاقة الشمسية، وقد انضمت إليه إسرائيل في أكتوبر 2021، ثم عملت على توقيع مجموعة من بروتوكولات التعاون بين دول التجمع الرباعي وعلى رأسها الإمارات والهند بهدف تطوير قطاع الطاقة المتجددة، ودعم طموح الهند للوصول إلى نسبة إنتاج 450 جيجاوات بحلول عام 2030.

قيود صينية - إيرانية

هناك بعض المؤشرات والمتغيرات الجديدة التي طرأت على حسابات الدول الأطراف في التجمع، وبالتحديد تجاه دولتين هما الصين وإيران، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

تبادل الواردات بين دول التجمع الرباعي

(الإمارات وإسرائيل والهند والولايات المتحدة) بالمليون دولار عام 2021

	الولايات المتحدة	إسرائيل	الهند	الامارات
الولايات المتحدة		18996.48	77020.27	6221.00
إسرائيل	9241.76		2502.26	567.96
الهند	41386.82	2754.57		43070.35
الامارات *	16521.87	42.57	16475.25	

ملحوظة: الدول بالاتجاه الرأسي تمثل الدول المستوردة، الدول بالاتجاه الأفقي تمثل الجهة الموردة

*بيانات دولة الإمارات وفقًا لعام 2020

المصدر: موقع trade map

- **الصين:** أوضحت الهند في استراتيجيتها الأمنية في جنوب آسيا أهمية إدخال المشاريع الاقتصادية الصينية في إقليم الإندوباسيفيك والشرق الأوسط ضمن مدخلات صنع القرار، ووجوب التحرك في مواجهة التأثيرات السلبية لهذه المشاريع على الهند. وهو ما حفّز الهند على شراء ميناء حيفا القديم بالقرب من ميناء الخليج في إسرائيل ليتحول إلى ميناء استراتيجي للتجارة الهندية. ويأتي الدافع الهندي للانضمام إلى التجمع الرباعي مشتركًا مع الدافع الأمريكي الذي يعمل على إقامة تجمعات إقليمية ودولية متعددة الأطراف لمواجهة التمدد الصيني. فيما تحتاج إسرائيل إلى ضبط علاقات مع الصين للاستفادة من استثماراتها في قطاعات محددة مثل البنية التحتية خاصة السكة الحديد من أجل تنفيذ مشاريع استراتيجية تربط ميناء حيفا بمناطق جغرافية إسرائيلية في الشمال والجنوب. كما أن للإمارات دورًا هامًا في مشروع «الحزام والطريق» الذي طرحه الرئيس الصيني شي جين بينج عام 2013، والهادف إلى بناء شبكة للتجارة والبنية الأساسية تربط آسيا بقارتي أوروبا وأفريقيا، وتعول الإمارات على المبادرة الصينية لتعزيز مكانة البلاد على الخريطة الاقتصادية العالمية.

- **إيران:** على الرغم من عدم وضوح هدف جيوسياسي للتجمع الرباعي، وتأكيد الدول الأطراف على عدم توجيه التكتل ضد دولة محددة؛ إلا أن الصراع الإسرائيلي-الإيراني تبدت بعض انعكاساته على الأراضي الهندية بعد اتهام الهند وإسرائيل لإيران رسميًا بالتورط في تفجيرات السفارة الإسرائيلية في نيودلهي العام الماضي. وازدادت أهمية إيران لدى الهند، ولا سيما بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان؛ إذ ينتاب الهندَ قلقٌ من احتمال تحول أفغانستان إلى مركز للإرهاب العابر للحدود مرة أخرى، وبالتالي، تصبح قاعدة يمكن لباكستان من خلالها استغلال نفوذها العميق مع طالبان لاستهداف المصالح الأمنية للهند، بالإضافة إلى ما تمثله إيران للهند من محطة مهمة لتوريد الطاقة إليها وتحقيق مبدأ أمن الطاقة.

قضايا السياسات العامة

كيف تواجه مصر ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء؟

تُعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي يمر بها العالم جراء جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، هي الأسوأ منذ أزمة "الكساد الكبير" في أواخر عشرينيات القرن الماضي؛ إذ أدت إلى تخفيض المؤسسات العالمية لمعدلات النمو الاقتصادي المتوقعة عالميًا عدة مرات، كما رفعت معدلات التضخم وأسعار الغذاء وغيرها على المستويين العالمي والمحلي، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على الاقتصاد المصري، وهو ما دفع الحكومة إلى التحرك لتخفيف آثار ارتفاع أسعار الغذاء على المواطنين عبر سياسات اجتماعية ونقدية.

لماذا يتراجع الجنيه المصري تدريجيًا أمام الدولار؟

تخطى سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار مستوى 19 جنيهًا خلال أغسطس 2022، مسجلاً أدنى مستوياته على الإطلاق، مما أثار مخاوف بشأن ارتفاع جديد للتضخم، ولا سيما مع استمرار تراجع الاحتياطي النقدي في ظل ارتفاع تكلفة استيراد السلع الأساسية والوقود ونزوح الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة واضطراب حركة السياحة، وهي كلها أمور تثقل كاهل الاحتياطي من العملات الأجنبية وتؤثر سلبًا على سعر صرف الجنيه. في هذا الشأن، تحاول الحكومة المصرية منح مرونة في سعر الصرف لتتماشى مع متطلبات صندوق النقد الدولي للموافقة على منح البلاد قرضًا جديدًا. ولهذا، أعلن محللو وكالة "بلومبرج" أن الجنيه المصري بحاجة للانخفاض بنحو 23% لمساعدة الاقتصاد على التكيف وتقليص فجوة التمويل في مصر.

كيف تواجه مصر ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء؟

تُعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي يمر بها العالم جراء جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، هي الأسوأ منذ أزمة "الكساد الكبير" في أواخر عشرينيات القرن الماضي؛ إذ أدت إلى تخفيض المؤسسات العالمية لمعدلات النمو الاقتصادي المتوقعة عالميًا عدة مرات، كما رفعت معدلات التضخم وأسعار الغذاء وغيرها على المستويين العالمي والمحلي، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على الاقتصاد المصري، وهو ما دفع الحكومة إلى التحرك لتخفيف آثار ارتفاع أسعار الغذاء على المواطنين عبر سياسات اجتماعية ونقدية.

د. نهى بكر

عضو الهيئة الإستشارية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مؤشرات عالمية

بفعل تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية الممتدة من كورونا إلى الحرب الروسية-الأوكرانية، تم تقدير معدل النمو الاقتصادي العالمي بنحو 4.4% عام 2022، و3.8% عام 2023؛ إلا أن تلك التوقعات تمت مراجعتها في إبريل 2022 ليتم تقدير معدل النمو العالمي بنحو 3.6% عام 2022، و3.6% عام 2023. وقد أدت هذه الأزمة إلى اقتراب خسائر الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 12.5 تريليون دولار عالميًا حتى عام 2024، بما يعادل خمسة أمثال الناتج المحلي الإجمالي لقارة إفريقيا عام 2021.

كما ارتفعت أسعار الغذاء **(مثل: القمح، واللحوم، والذرة، والطاقة)** مما أسفر عن ارتفاع توقعات معدل الفقر عالميًا، إذ قدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن أسعار الغذاء العالمية كانت أعلى بنسبة 23% في مايو 2022 مما كانت عليه قبل عام. علاوة على ذلك، فهي الآن أعلى بأكثر من 12% مما كانت عليه في ذروة أزمة أسعار الغذاء العالمية ما بين عامي 2008 و2012.

وقد أسفر كل ذلك عن ارتفاع مستوى التضخم عالميًا ومحليًا، مما أدى إلى تحرك الحكومة المصرية لاحتواء الأمر، علمًا أن هناك عددًا من العوامل التي تؤدي إلى تزايد أعباء الدولة المصرية للتصدي للأزمات، ومن بينها الزيادة السكانية المرتفعة؛ إذ من المتوقّع أن يصل عدد سكان مصر إلى قرابة 120 مليون نسمة في عام 2030.

سياسات مصرية

حرصت الدولة المصرية ومؤسساتها على مواجهة الأزمة الاقتصادية عبر اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف آثارها على المواطنين، ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، واتّباع أعلى درجات المرونة والمتابعة والتطوير لمواجهة كافة المتغيرات والظروف، خاصة مع طول الفترة الزمنية للأزمة، وغياب اليقين حول متى ستنتهي. ومن أبرز السياسات المصرية في هذا الصدد ما يلي:

1. **تأمين إمدادات الغذاء:** إذ تعد مصر من الدول التي تصنف على أنها مستورد للغذاء، مما يجعلها عرضة بشكل كبير لصدمات أسعار الغذاء العالمية، وتقلبات أسعار الصرف. ولهذا تُولِي الدولة المصرية ملف الأمن الغذائي أولوية قصوى من خلال العمل على مسارات متوازية لإتاحة توفير الغذاء، وذلك عبر الإنتاج المحلي، وتوسيع رقعة زراعة الحبوب والمحاصيل الاستراتيجية، والتخزين الاستراتيجي، بحيث لا يقل هذا الاحتياطي من هذه السلع عن ستة أشهر، مع تأمين مصادر الاستيراد، ووقف تصدير 8 سلع أساسية هي: القمح، والدقيق، والزيوت، والذرة، والعدس، والمكرونة، والفول الحصى، والمدشوش.

   - وقد جاءت هذه الإجراءات المصرية في محاولة لدعم الإمدادات المحلية وسط الاضطرابات العالمية في سوق الغذاء، كما حرصت الدولة على أن تكون الأسعار مناسبة، وأن يكون الإنتاج صحيًا وآمنًا، مع الحفاظ على استدامة الموارد، ورفع كفاءة منظومة توزيع السلع وضمان وصولها لكل أنحاء مصر من خلال زيادة المناطق اللوجستية وسلاسل التوزيع، وكذلك المنافذ التي وصلت إلى 40 ألف منفذ على مستوى الجمهورية.

2. **دعم التشغيل وفرص العمل:** حرصت الدولة المصرية على خلق المزيد من فرص العمل، وعدم ارتفاع مستوى البطالة ليظل عند معدل متوسط 7%، وذلك عن طريق ضخ استثمارات حكومية داعمة لقطاعات البنية التحتية، والنقل، والتعليم والصحة، وتنفيذ المشروعات القومية

في قطاعات الصناعة، والزراعة، والإسكان، والنقل، والكهرباء، والبنية التحتية. أضف إلى ذلك، تنفيذ ما تضمنه برنامج الإصلاح الاقتصادي من إصلاحات كزيادة حركة التجارة، وزيادة الصادرات غير البترولية، وتعزيز الشمول المالي، ورفع كفاءة التدريب بقطاع تكنولوجيا المعلومات، ودعم القطاع الخاص، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لزيادة المتاح من فرص العمل، وتقليل الانزلاق إلى خط الفقر.

3. **تنشيط الحماية الاجتماعية:** حرصت الدولة على تخفيف عبء المعيشة على المواطن المصري بعمل حزمة جديدة من التدخلات الاجتماعية من خلال ضم مليون أسرة إضافية لبرنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" إثر توجيهات الرئيس السيسي بتوسيع الحماية الاجتماعية، وبالتالي يصبح حجم الأسر المستفيدة 4.6 ملايين أسرة، أي أكثر من 20 مليون مواطن على مستوى الجمهورية. وكانت الحكومة قد أطلقت هذا البرنامج في مارس 2015، حيث كان يبلغ حينها عدد المستفيدين منه 3,6 ملايين أسرة لحوالي 15 مليون مواطن، وبلغ إجمالي ما تم صرفه حوالي 44 مليار جنيه.

- وإضافة إلى ذلك فقد تم صرف مساعدات استثنائية لـ9 ملايين أسرة لمدة 6 شهور قادمة بتكلفة إجمالية حوالي مليار جنيه شهريًا للأسر الأكثر احتياجًا وأصحاب المعاشات الذين يحصلون على معاش شهري أقل من 2500 جنيه، وأيضًا العاملين بالجهاز الإداري للدولة الذين يحصلون على راتب أقل من 2700 جنيه شهريًا. كما تم أيضًا طرح كراتين السلع الغذائية المدعومة بنصف التكلفة شهريًا لتعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة والأمهات والأطفال، وذلك بواقع عدد 2 مليون كرتونة شهريًا، بحيث يتم توزيعها من خلال منافذ القوات المسلحة، وتوزيع لحوم الأضاحي على مدار العام، من خلال وزارة الأوقاف بالشراكة مع وزارة التضامن. وتأتي حزمة إجراءات الحماية الاجتماعية الجديدة في إطار نهج الدولة منذ سبع سنوات لتخفيف آثار الإصلاح الاقتصادي على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل.

4. **استمرار دعم الخبز:** تزامن مع إجراءات الحماية الاجتماعية استمرارية دعم رغيف الخبز لمستحقي الدعم، علمًا أن موازنة العام المالي (2021/2022) شهدت تخصيص 87.2 مليار جنيه لدعم رغيف الخبز والسلع التموينية الأساسية مقابل 84.5 مليار جنيه في موازنة العام السابق، أي بزيادة نحو 2.7 مليار جنيه بنسبة 3.2%. ويبلغ عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات 71 مليون فرد، فيما تصل تكلفة دعم رغيف الخبز إلى 44.8 مليار جنيه من إجمالي تكلفة دعم السلع التموينية، كما يصل إجمالي الأرغفة المستحقة للمستفيدين إلى نحو 120.8 مليار رغيف في العام. كما بلغت أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية 63.6 مليون فرد (50 جنيهًا شهريًا لكل فرد حتى 4 أفراد مقيدين على البطاقة، وما زاد على ذلك 25 جنيهًا للفرد شهريًا).

- وحددت الحكومة أيضًا سعر الخبز الحر لمواجهة ظاهرة ارتفاع سعره خلال الفترة الماضية، مع متابعة التزام كافة المتاجر والأفران السياحية وغيرها من منافذ البيع بالإعلان عن الأسعار في أماكن ظاهرة لروادها من المشترين، فضلاً عن الرقابة على الأسواق لمنع استغلال الأزمة ورفع الأسعار من قبل بعض التجار.

5. **مواجهة التضخم:** إذ اتجهت الحكومة إلى سياسات نقدية لمواجهة التضخم عبر رفع سعر الفائدة، وإعداد حزمة للحفاظ على النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، ومن بينها: تحمل الخزانة العامة للدولة قيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة 3 سنوات، وإعفاء صناديق الاستثمار والأوعية المستثمرة في البورصة من الضريبة، وإعفاء نسبة من الربح المحقق لحملة الأسهم تعادل معدل الائتمان والخصم الصادر من البنك المركزي في بداية كل سنة ميلادية، بالإضافة إلى زيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة 25% من 24 إلى 30 ألف جنيه للتخفيف عن المواطنين.

ويبقى في الأخير أن العامل الرئيسي لقدرة الحكومة المصرية على التعامل مع الأزمة في ظل اقتصاد عالمي مأزوم هو ماتبنته الحكومة المصرية من إصلاحات اقتصادية سابقة، وقدرتها على التعامل مع المؤسسات المالية، وانتهاج سياسات حماية اجتماعية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وتعزيز القدرة المؤسسية للدولة للتعامل بمرونة مع الأزمات الاقتصادية العالمية.

لماذا يتراجع الجنيه المصري تدريجيًا أمام الدولار؟

تخطى سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار مستوى 19 جنيهًا خلال أغسطس 2022، مسجلاً أدنى مستوياته على الإطلاق، مما أثار مخاوف بشأن ارتفاع جديد للتضخم، ولا سيما مع استمرار تراجع الاحتياطي النقدي في ظل ارتفاع تكلفة استيراد السلع الأساسية والوقود ونزوح الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة واضطراب حركة السياحة، وهي كلها أمور تثقل كاهل الاحتياطي من العملات الأجنبية وتؤثر سلبًا على سعر صرف الجنيه. في هذا الشأن، تحاول الحكومة المصرية منح مرونة في سعر الصرف لتتماشى مع متطلبات صندوق النقد الدولي للموافقة على منح البلاد قرضًا جديدًا. ولهذا، أعلن محللو وكالة "بلومبرج" أن الجنيه المصري بحاجة للانخفاض بنحو 23% لمساعدة الاقتصاد على التكيف وتقليص فجوة التمويل في مصر.

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مُحفزات عالمية

تأثرت جميع الدول حول العالم جراء الحرب الأوكرانية التي اشتعلت في وقتٍ حرجٍ بالنسبة للاقتصاد العالمي، والذي كان لا يزال يعاني من تداعيات جائحة كورونا على حركة التجارة وسلاسل الإمدادات، ولهذا كانت تأثيرات الحرب واسعة النطاق، إذ فاقمت من تلك الأزمات المتراكمة، وأسفرت عن ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع الغذائية والأساسية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الشحن والنقل، مما زاد من حدة الصدمات التضخمية المفروضة على جميع الدول حول العالم، ولا سيما تلك التي تعتمد على الاستيراد في تأمين احتياجاتها من السلع الأساسية.

وكنتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، أعلن الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة أواخر يوليو المنصرم عن رفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس للاجتماع الثاني على التوالي إلى نطاق يتراوح بين 2.25% و2.5% في إطار سعيه لكبح جماح الصدمات التضخمية التي شهدها أكبر اقتصاد في العالم.

ولا تُعتبر مصر بمعزل عن هذه التوترات، فعلى الرغم من تباعد الحدود الجغرافية مع الحرب الروسية-الأوكرانية، إلا أنها تأثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نظرًا لكونها أكبر مستورد للقمح في العالم، وكونها مستوردًا صافيًا للنفط، فضلاً عن مدى تأثرها بأي تغيير يحدث في مصادر النقد الأجنبي المتذبذبة، كالسياحة والاستثمارات الساخنة. لهذا، لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدة جديدة في مارس 2022، بعد أن حصلت على تعهدات بأكثر من 22 مليار دولار من الودائع والاستثمارات من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر.

تحديات محلية

تراجعت قيمة الجنيه المصري تدريجيًا إثر نشوب الحرب الأوكرانية، إذ فقد نحو 22% من قيمته أمام الدولار، مسجلاً 19.13 جنيهًا مقابل الدولار في الخامس عشر من أغسطس مقابل 15.7 جنيهًا مقابل العملة الأمريكية في العشرين من مارس الماضي، وذلك بعدما خفض البنك المركزي سعر الصرف، **ويُبين الشكل التالي سعر صرف الجنيه منذ عام 2016:**

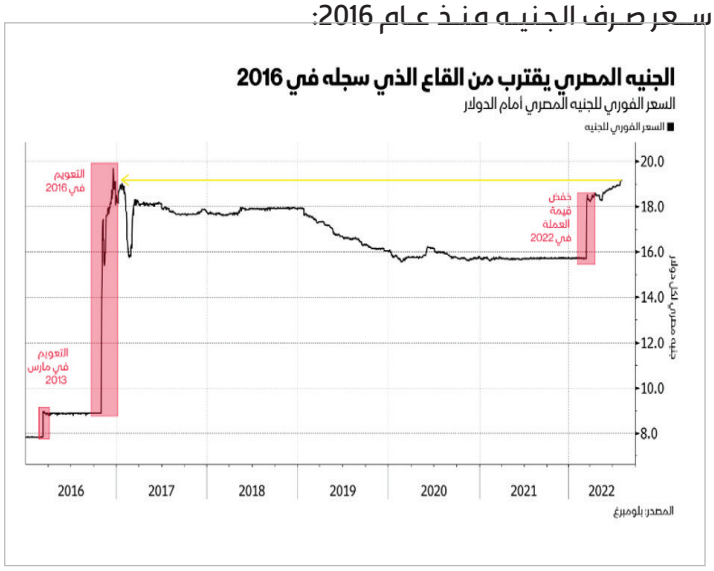

يأتي تراجع قيمة الجنيه المصري رغم اتجاه البنك المركزي لرفع الفائدة خلال اجتماعي مارس ومايو بنحو 300 نقطة أساس، وإصدار شهادات ادخار ذات عائد سنوي يبلغ 18%، ومن ثم تم إيقافها مع رفع الفائدة على الشهادة الثلاثية للعائد الثابت من 11% إلى 14%.

ويرجع هذا الوضع إلى تراجع الاحتياطي النقدي إلى أدنى مستوياته منذ بداية العام إلى حوالي 33.14 مليار دولار بحلول يوليو 2022، لتصبح عدد الشهور التي يغطيها الاحتياطي النقدي نحو 5 أشهر فقط مقارنة مع 5.8 أشهر في فبراير 2022، **وهو ما يتبين من الشكل الآتي:**

تطور الاحتياطي النقدي لمصر بين يناير ويوليو 2022 (مليار دولار)

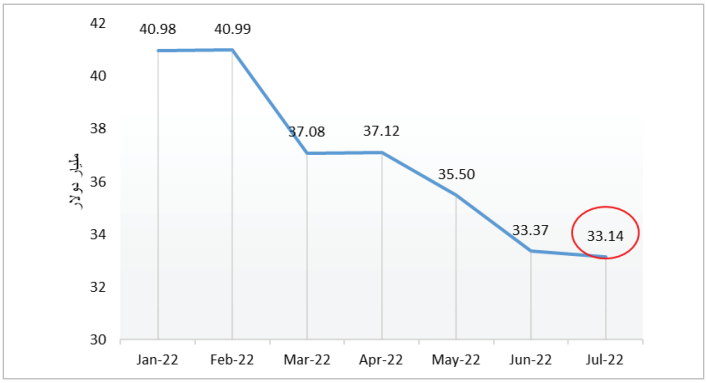

ويتركز الاحتياطي النقدي المصري على خمسة مصادر أساسية، هي: تحويلات العاملين بالخارج، وإيرادات السياحة، وعائدات قناة السويس، والصادرات، والاستثمارات الأجنبية. **وفيما يلي عرض لتطور تلك المصادر خلال الفترة الماضية:**

1. **تحويلات العاملين بالخارج:** وهي تُعد أبرز مكونات الاحتياطي النقدي، إذ يؤثر ارتفاعها أو انخفاضها على رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي بشكل مباشر وملحوظ. وقد سجلت تلك التحويلات تراجعًا خلال الربع الثاني من العام المالي 2021/2022، قبل بدء الحرب الأوكرانية، إلى أدنى مستوى خلال الفترة محل الدراسة عند 7.44 مليارات دولار.

- وقد تبين تأثير الحرب الأوكرانية بشكل أكثر وضوحًا في بيانات الشهور الأخيرة التي شهدت هبوطًا في تحويلات العاملين المصريين بالخارج إلى 2.4 مليار دولار بحلول مايو 2022، حيث يأتي معظمها من دول الخليج التي تعيش انتعاشة اقتصادية بسبب ارتفاع أسعار النفط، لكنها لم تنجُ أيضًا من موجة تضخمية.

تحويلات العاملين المصريين بالخارج فصليًا (مليار دولار)

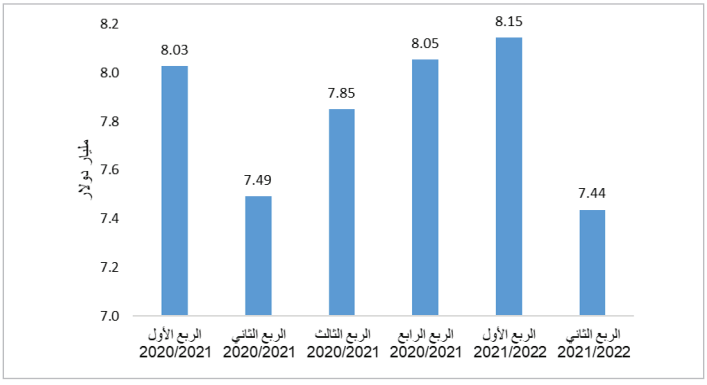

2. **الميزان التجاري:** من الملاحظ أن الاقتصاد المصري لم يتمكن من الاستفادة بشكل كامل من انخفاض قيمة العملة في عملية تعزيز صادراته بسبب انخفاض مرونة الصادرات لسعر الصرف الناتجة عن اعتماد شركات التصنيع المحلية على المواد الخام القادمة من الخارج والتي تزداد تكلفتها مع تراجع سعر الصرف، فضلاً عن اعتماد البلاد على واردات الطاقة.

- في هذا السياق، ارتفع عجز الميزان التجاري غير البترولي في الفترة من يوليو إلى مارس 2021-2022، بمعدل 22.5% ليصل إلى نحو 37.7 مليار دولار، مقابل نحو 30.7 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام السابق، مدفوعًا بارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بما يفوق الزيادة في المتحصلات من الصادرات السلعية غير البترولية.

3. **الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين:** يمثل قرار البنوك المركزية الكبرى برفع أسعار الفائدة مخاطرة بالنسبة للأسواق الناشئة بسبب احتمالية تقويض جاذبية أدوات الدين المحلية التي تطرحها الدول، إذ يهرع المستثمرون إلى الاقتصادات المتقدمة مع بدء رفعها لأسعار الفائدة، مما يؤدي إلى نزوح استثمارات الأجانب من الأسواق الناشئة. لهذا، تحولت الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية المصرية، من صافي تدفق للداخل إلى صافي

تدفق للخارج خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2021/2022، حيث بلغت التدفقات الخارجة نحو 17.2 مليار دولار مقابل صافي تدفق للداخل سجل 16 مليار دولار خلال الفترة المقارنة من العام المالي السابق.

4. الإيرادات السياحية: رغم تسجيل أهم مصادر النقد الأجنبي تراجعًا، إلا أن الوضع لم يكن قاتمًا بالنسبة لباقي المصادر، حيث شهدت الإيرادات السياحية صعودًا قدره نحو 5.1 مليارات دولار إلى 8.2 مليارات دولار خلال الفترة بين يوليو ومارس 2021/2022. ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم الإعلان بعد عن بيانات الربعين الثالث والرابع من العام المالي 2021/2022، للوقوف على تداعيات الحرب الأوكرانية على قطاع السياحة، أو قياس مدى نجاح محاولات الحكومة في جذب السائحين من الأسواق الأخرى.

إيرادات السياحة في مصر فصليًا (مليار دولار)

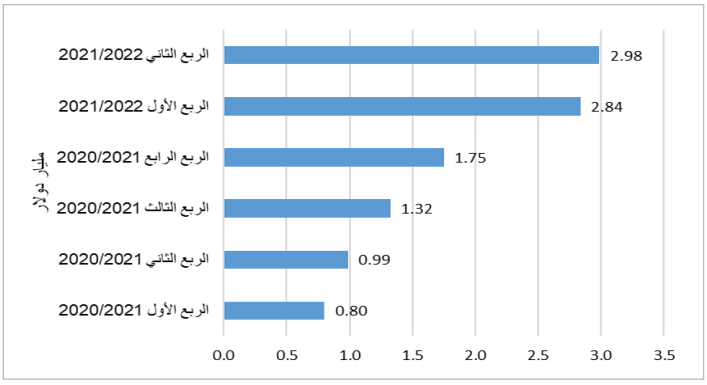

5. عائدات قناة السويس: حققت قناة السويس المصرية أعلى إيرادات في تاريخها خلال العام المالي الماضي 2021-2022 بقيمة 7 مليارات دولار مقابل 5.8 مليارات دولار في العام المالي السابق بزيادة قدرها 20.7% على أساس سنوي. وقد سجلت أعداد السفن العابرة للقناة ارتفاعًا سنويًا بنحو 15.7% إلى 22.032 ألف سفينة. ويأتي هذا التحسن مدفوعًا بزيادة الوفر الذي تحققه قناة السويس مقارنة بالطرق البديلة في ظل ارتفاع أسعار تأجير السفن ونوالين الشحن وأسعار النفط وتغير خريطة التجارة العالمية بفعل الحرب الأوكرانية.

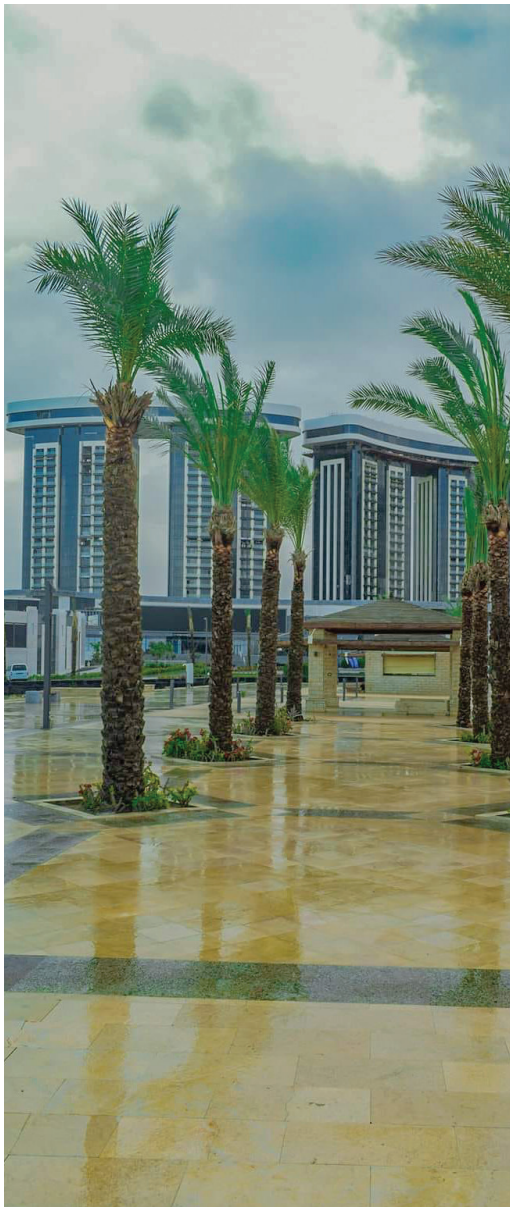

ختامًا، تأتي تحركات سعر الصرف نتاجًا لعوامل خارجية وداخلية، تتمثل الأولى في التأثيرات السلبية للحرب الروسية-الأوكرانية التي ألقت بظلالها على احتياطي العملات الأجنبية ومن ثم على قيمة الجنيه مقابل الدولار، فيما تتضمن الثانية اعتماد الدولة على الخارج في تأمين المواد الغذائية والطاقوية، مما أسفر عن ظاهرة "التضخم المستورد" التي أثّرت بدورها على القوة الشرائية للنقود.

ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مصر
في تقرير التنمية المستدامة
2022

يمكنك تحميله كنسخة
PDF

www.ecss.com.eg

/ecsstudies

قضايا نوعية

توقّعات البنك الدولي حول أسواق الطاقة والغذاء

تسببت الحرب الروسية-الأوكرانية في اضطرابات كبيرة في إمدادات السلع الأساسية، مثل الطاقة والغذاء، والتي تعد موسكو وكييف مصدرين رئيسيين لها، بل إن الحرب فاقمت من ضغوطات جائحة كورونا، كاضطرابات سلاسل التوريد، وضعف الاستثمار في إنتاج الطاقة، والانتعاش السريع في الطلب العالمي. لذا شهدت معظم أسعار السلع الأساسية زيادات حادة مما ساهم في ارتفاع التضخم، فضلاً عن أن للحروب والأوبئة والركود العالمي عواقب طويلة المدى، نظرًا لما تُحدثه من تغيرات دائمة في سلوك المستهلكين والمنتجين وتغير السياسات الحكومية. فكيف يرى البنك الدولي أسواق السلع والاستجابات في العالم؟

هل يقترب العالم من كارثة نووية بعد أزمة «زابوريجيا»؟

مع نشوب مواجهات عسكرية بين روسيا وأوكرانيا بالقرب من محطة زابوريجيا النووية، تتصاعد المخاوف من وقوع كارثة نووية أخرى على شاكلة حادث تشرنوبل في عام 1986، ولا سيما أنها تقع على بعد 500 كم فقط منها، بل وحادث فوكوشيما في اليابان في عام 2011، وهو ما يجد جذوره في الاتهامات المتبادَلة بين الجانبين الروسي والأوكراني من ناحية، وتصاعد الحديث عن "الإرهاب النووي" من ناحية ثانية، وفشل الجهود الدولية في احتواء التوترات بقيادة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية ثالثة، وعدم تمكن مفتشي الأخيرة من زيارة موقع المحطة بسبب خلافات لوجستية وسياسية من ناحية رابعة.

توقّعات البنك الدولي حول أسواق الطاقة والغذاء

تسببت الحرب الروسية-الأوكرانية في اضطرابات كبيرة في إمدادات السلع الأساسية، مثل الطاقة والغذاء، والتي تعد موسكو وكييف مصدرين رئيسيين لها، بل إن الحرب فاقمت من ضغوطات جائحة كورونا، كاضطرابات سلاسل التوريد، وضعف الاستثمار في إنتاج الطاقة، والانتعاش السريع في الطلب العالمي. لذا شهدت معظم أسعار السلع الأساسية زيادات حادة مما ساهم في ارتفاع التضخم، فضلاً عن أن للحروب والأوبئة والركود العالمي عواقب طويلة المدى، نظرًا لما تُحدثه من تغيرات دائمة في سلوك المستهلكين والمنتجين وتغير السياسات الحكومية. فكيف يرى البنك الدولي أسواق السلع والاستجابات في العالم؟

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

توقعات الأسواق

يتوقع تقرير البنك الدولي الصادر في يونيو 2022 أن ترتفع أسعار الطاقة أكثر من 50% في 2022، قبل أن تتراجع قليلاً في عامي 2023 و2024، وأن ترتفع أسعار السلع الأولية غير المتصلة بالطاقة، بما في ذلك السلع الزراعية والمعادن، بنسبة 20% تقريبًا في عام 2022، لكنها ستتراجع أيضًا في السنوات التالية. ومن المتوقع أيضًا أن تظل أسعار السلع الأولية أعلى بكثير من متوسطها خلال فترة السنوات الخمس الأخيرة. وفي حالة طول أمد الحرب الأوكرانية الدائرة حاليًا، أو فرض عقوبات إضافية على روسيا؛ فقد تواصل الأسعار ارتفاعها، وأن تكون أكثر تقلبًا مما هو متوقع في الوقت الحالي.

ونتيجة لاضطرابات حركة التجارة والإنتاج المرتبطة بالحرب، يتوقع التقرير أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 100 دولار للبرميل في عام 2022، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2013، وزيادة بأكثر من 40% مقارنة بعام 2021. ومن المتوقع أن تتراجع الأسعار إلى 92 دولارًا في عام 2023، وهو ما يزيد كثيرًا عن المتوسط البالغ 60 دولارًا للبرميل خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويُتوقع أيضًا أن تبلغ أسعار الغاز الطبيعي (الأوروبية) ضعفي ما كانت عليه في عام 2022، في حين يُتوقع أن تكون أسعار الفحم أعلى بنسبة 80% مع وصول أسعارهما إلى أعلى مستوى لهما على الإطلاق.

كما يتوقع التقرير أن تزيد أسعار القمح بأكثر من 40% لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق بالقيمة الاسمية هذا العام.

وسيشكل ذلك ضغطًا على الاقتصادات النامية التي تعتمد على واردات القمح، خاصةً من روسيا وأوكرانيا. ومن المتوقّع أن ترتفع أسعار المعادن بنسبة 16% في عام 2022 قبل أن تتراجع في عام 2023، وإن كانت ستظل عند مستويات مرتفعة.

صدمات واستجابات

تُشير بيانات البنك الدولي إلى تضاعف الأسعار خمس مرات في عام واحد خلال الصدمة الأولى لأسعار النفط في عام 1974، كما تضاعفت ثلاث مرات خلال ارتفاع أسعار النفط عام 1979، ليتخطى سعره حاجز 170 دولارًا للبرميل، وهو ما يتجاوز الحد الأعلى إبان الأزمة الحالية والذي وصل إلى أعلى سعر قدره 151 دولارًا أمريكيًا لبرميل النفط الخام بالأسعار الحقيقية لعام 2022، وهو ما يُشير له الشكل التالي:

تطور أسعار النفط عالميًا خلال الفترة (1970-2022)

وقد استجابت آليات السوق العالمي لصدمات الأسعار من خلال ثلاث قنوات رئيسية، **أولها:** تخفيض الطلب العالمي على النفط بين عامي 1979 و1983 بنسبة 11%، وانكمش في الاقتصادات المتقدمة بنحو 20%. **ثانيها:** الاتجاه إلى الاستبدال، ففي السنوات الخمس التي أعقبت صدمة أسعار النفط عام 1979، انخفضت حصة النفط الخام في استهلاك الطاقة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 7% بسبب التحول من محطات الطاقة الكهربائية التي تعمل بالنفط نحو الطاقة النووية والفحم.

ثالث القنوات هي اللجوء إلى مصادر جديدة للإنتاج، حيث حفزت أسعار النفط المرتفعة في السبعينيات تطوير مصادر بديلة

للنفط الخام، بما في ذلك النفط الصخري الأمريكي. أما بالنسبة للغذاء، فقد جلبت الأسعار المرتفعة خلال السبعينيات إمدادات جديدة من أمريكا الجنوبية، ولا سيما الأرجنتين والبرازيل.

لكن العالم اليوم يواجه تحديات أكثر صعوبة من الصدمات السابقة، كون زيادات الأسعار تمت على نطاق واسع، وما يعزز صعوبة الاستجابة سببان على الأقل، وفقًا لتقرير البنك الدولي. **الأول**، أن هناك مجالاً أقل الآن لإحلال أنواع أخرى من الوقود الأحفوري، لأن زيادات الأسعار كانت على نطاق واسع بحيث شملت جميع أنواع الوقود. أما السبب **الثاني** أن الزيادة في أسعار بعض السلع الأولية تدفع أسعار السلع الأخرى أيضًا إلى الارتفاع، فزيادة أسعار الغاز الطبيعي رفعت أسعار الأسمدة، مما خلق ضغوطًا تصاعدية على أسعار المنتجات الزراعية.

وبالإضافة إلى ذلك، تركّزت استجابات السياسات الحكومية لمواجهة زيادة الأسعار حتى الآن بدرجة أكبر على خفض الضرائب وتقديم الإعانات أكثر من اتخاذ تدابير طويلة الأجل لخفض الطلب وتشجيع المصادر البديلة للعرض، مما قد يؤدي -في كثير من الأحيان- إلى تفاقم نقص الإمدادات وخلق ضغوط على الأسعار.

مأزق شرق أوسطي

يُشير تقرير البنك الدولي إلى استمرار أسعار المواد الغذائية والمشروبات في الارتفاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في يونيو 2022، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وكان الدافع وراء الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية هو اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية؛ إذ تعتمد المنطقة بشكل كبير على منطقة البحر الأسود لاستهلاك القمح، بما تسبب في حدوث خلل في سلسلة توريد القمح، الأمر الذي قد يسبب مشاكل حرجة في الأمن الغذائي بالمنطقة.

ونتيجة لذلك، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك للغذاء بشكل ملحوظ في معظم الحالات بكافة بلدان المنطقة: مصر (24.2 %)، المغرب (9.5 %)، العراق (7.6 %)، لبنان (216 %)، سوريا (71 %)، اليمن (43 %)، فلسطين (8.1 %). وقد أعلنت الحكومة المصرية حصولها على القمح لمدة ستة أشهر بعد اتفاقية الاستيراد مع الهند مقابل 180 ألف طن. ومع ذلك، لا تزال البلدان الأخرى في المنطقة تواجه نقصًا حادًا في القمح، كما أدت الزيادات التاريخية في أسعار المواد الغذائية في لبنان إلى أن 19% من سكانها يواجهون نوعًا من نقص الغذاء.

وتتأثر دول الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط أكثر بارتفاعات أسعار الغذاء، خاصة اليمن، فمن المتوقع زيادة الأشخاص الذين يعانون عدم كفاية استهلاك الغذاء في مناطق الشمال والجنوب بأكثر من 50 % في عام 2022 مقارنة بالعام الماضي. أما في فلسطين، فإن 1.8 مليون نسمة، أي 31.2% من الأسر، يعانون انعدام أمن غذائي معتدل أو شديد نتيجة الصراع طويل الأمد. كما تسهم ندرة المياه في المغرب في تفاقم الوضع الاقتصادي، إذ انخفض معدل هطول الأمطار التراكمي بنسبة 32 % في نهاية مايو 2022، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 17.1% في إنتاج الخضروات.

ختامًا، يحث التقرير واضعي السياسات على التحرك على وجه السرعة للحد من الأضرار التي تلحق بمواطنيهم وبالاقتصاد العالمي، حيث يدعو إلى برامج لشبكات الأمان الاجتماعي الموجَّهة، مثل: التحويلات النقدية، وبرامج التغذية المدرسية، وبرامج الأشغال العامة، بدلاً من دعم السلع الغذائية والوقود.

هل يقترب العالم من كارثة نووية بعد أزمة "زابوريجيا"؟

مع نشوب مواجهات عسكرية بين روسيا وأوكرانيا بالقرب من محطة زابوريجيا النووية، تتصاعد المخاوف من وقوع كارثة نووية أخرى على شاكلة حادث تشرنوبل في عام 1986، ولا سيما أنها تقع على بعد 500 كم فقط منها، بل وحادث فوكوشيما في اليابان في عام 2011، وهو ما يجد جذوره في الاتهامات المتبادَلة بين الجانبين الروسي والأوكراني من ناحية، وتصاعد الحديث عن "الإرهاب النووي" من ناحية ثانية، وفشل الجهود الدولية في احتواء التوترات بقيادة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية ثالثة، وعدم تمكن مفتشي الأخيرة من زيارة موقع المحطة بسبب خلافات لوجستية وسياسية من ناحية رابعة.

د. رغدة البهي

رئيس وحدة الامن السيبراني

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خصوصية زابوريجيا

حظيت محطة زابوريجيا باهتمام عالمي في الآونة الأخيرة، وهو ما يرجع إلى جملة من الاعتبارات التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. **الماهية والسمات:** تحتوي محطة زابوريجيا للطاقة النووية، التي تعد واحدة من أكبر محطات الطاقة الأوروبية، على 6 مفاعلات صممها الاتحاد السوفيتي، وقد بدأ في تشييدها في عام 1980، وإن تم توصيل مفاعلها السادس بالشبكة في عام 1995. وتعتمد المحطة على الماء لتبريدها وتهدئة نيوتروناتها، وتعمل باليورانيوم 235 الذي يُقدر نصف عمره بأكثر من 700 مليون سنة. وعلى الرغم من ذلك، تعرضت تلك المحطة للقصف في شهر مارس الماضي دون حدوث تسرب إشعاعي أو ضرر بالمفاعلات، فيما تعرض محيط المحطة لقصف متكرر باستخدام طائرات مسيرة وعدة صواريخ في شهر يوليو الماضي، ثم تعرضت للقصف لعدة مرات في شهر أغسطس الجاري لتصاب المنطقة المجاورة لمنشأة التخزين الجاف للوقود النووي، وتتعدد الأضرار التي لحقت بأحد خطوط الجهد العالي.

2. **أهمية استراتيجية:** تحتوي المحطة الواقعة في جنوب أوكرانيا، وتحديدًا على الضفة اليسرى لنهر دنيبر، على ستة مفاعلات تعمل بالماء المضغوط بجانب العديد من مخازن النفايات النووية المشعة. إذ تعتمد كييف على الطاقة النووية لتقليل اعتمادها على موسكو في مجال الطاقة. وتبعًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمتلك أوكرانيا 15 مفاعلاً نوويًا زودت البلاد بنحو 51% من احتياجاتها من الكهرباء في عام 2020، وتُعد محطة زابوريجيا مصدرًا ضخمًا لإنتاج الطاقة النووية لأوكرانيا، لا سيما أنها كانت تنتج ما يقرب من نصف طاقتها النووية وخمس الكهرباء فيها قبل اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية.

3. **الاستهداف العسكري:** تقع المحطة على خط المواجهة الذي تسيطر القوات الأوكرانية على الجانب الآخر منه، وفي المقابل نشرت روسيا قاذفات صواريخ ومئات الجنود في الموقع، وهي المرة الأولى التي ينشب فيها القتال حول محطة طاقة نووية نشطة، مما دفع آلاف العمال الأوكرانيين لتشغيل محطة الطاقة في ظل ظروف مضطربة وسط مخاوف من خروجها عن السيطرة ونزوح السكان في المناطق القريبة منها نزوحًا جماعيًا. ومن الجدير بالذكر أن أوكرانيا حاولت الرد على الضربات الروسية من خلال شنّ ضربات على أهداف محددة باستخدام "طائرات كاميكازي المسيرة"، بيد أن قواتها لا يمكنها توظيف أنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة التي أمدتها بها الدول الغربية خوفًا من إصابة المفاعلات النووية بأضرار بالغة.

4. **خسائر فعلية:** تبعًا لوكالة الطاقة النووية الأوكرانية، تضررت أجزاء من محطة زابوريجيا العملاقة التي تسيطر عليها روسيا، وهي الأضرار التي طالت بالأساس وحدة معالجة الأكسجين والنيتروجين وخط طاقة عالي التوتر. كما أكدت الشركة المشغلة للمحطة تضرر أجزاء منها بشكل بالغ جراء الضربات العسكرية الروسية، مما أدى إلى إغلاق أحد مفاعلاتها. ووفقًا للوكالة نفسها، فإن الضربات السابقة دمرت ثلاثة أجهزة مراقبة للإشعاع في أحد مرافق تخزين الوقود المستهلك.

5. **السيناريو الأسوأ:** تتزايد المخاوف من حدوث انفجار نووي أو هيدروجيني أو تسرب نووي وإطلاق إشعاعات نووية في أوكرانيا بل والدول والمناطق المحيطة بها مخلفًا مئات الأميال من الأراضي غير الصالحة للسكن على خلفية ذوبان اليورانيوم الموجود في قضبان الوقود، وهو ما قد يحدث نتيجة خلل في عملية تبريد المفاعل أو إصابة أحد المفاعلات بعدة قذائف/صواريخ أو تضرر طبقات الحماية الخارجية، وهو ما يخشى حدوثه في ظل استمرار المعارك العسكرية بالقرب من المحطة، وتواتر الأنباء عن اعتزام روسيا فصل وحدات الطاقة عن شبكة الكهرباء بالمحطة لتحويلها من الشبكة الكهربائية الأوكرانية إلى مثيلتها الروسية.

دلالات تحليلية

جددت محطة زابوريجيا النووية الاهتمام بالأمن النووي العالمي بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

1. **المنشآت النووية في أتون الحرب العسكرية:** مع الحرب الروسية-الأوكرانية عَلِقَتْ المنشآت النووية الأوكرانية في خضمّ الحرب التقليدية لأول مرة في التاريخ على نحو يُهدد قواعد الأمن النووي؛ فقد وظفت روسيا المحطة النووية كقاعدة عسكرية لما يتمتع به محيطها من حماية تكفلها الجدران والرقابة الدائمة، وبناء عليه نادى كثيرون بضرورة مناقشة العلاقة بين الحرب العسكرية والأمن النووي بعد أن انصب التركيز سلفًا على سيناريوهات الإرهاب النووي والأخطاء البشرية. وعلى صعيد آخر، دفعت بعض التحليلات بأن روسيا تهدف إلى استخدام المحطة النووية لإمداد شبه جزيرة القرم بالكهرباء، وهو ما يجد جذوره في تصريحات "مارات خوسنولين" (نائب رئيس الوزراء الروسي) الذي قال: "إذا كانت أوكرانيا مستعدة للدفع، فيمكن أن يعمل (المصنع) لصالح أوكرانيا. إذا لم يكن الأمر كذلك، فسوف يعمل لصالح روسيا".

2. **استحالة فرض الحظر الجوي:** على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، دعت السلطاتُ الأوكرانية، دون أن تحقق أي نجاح على هذا الصعيد، الوكالةَ الدولية للطاقة الذرية إلى إلزام أعضائها باحترام محيط يبلغ طوله خمسة كيلومترات حول المنشآت النووية، وهو المحيط الذي لا يسمح للقوات العسكرية باختراقه. كما طلبت أوكرانيا من المجتمع الدولي إغلاق الأجواء فوق محطة زابوريجيا، وتوفير دفاعات جوية

قادرة على منع أي ضربات مباشرة للمنشأة النووية، وهو ما رفضته الدول الداعمة لأوكرانيا خوفًا من إساءة تفسير ذلك من قبل روسيا.

3. **عدم فاعلية قواعد القانون الدولي:** يُعد استهداف محطات الطاقة النووية محظورًا بموجب البروتوكول الأول من اتفاقيات جنيف لعام 1949 الذي يحظر الهجوم على السدود والخنادق ومحطات الطاقة النووية إذا كانت الخسائر الناجمة عن تدفق المواد المشعة جسيمة الأثر على المدنيين، كما تنطبق لوائح مماثلة لتلك التي تطبق على استهداف المنشآت النووية على الأهداف العسكرية الواقعة بالقرب من البنى التحتية الحساسة والحيوية. وفي اتجاه مضاد لهذا، أتت الهجمات العسكرية في محيط المحطة النووية دون أن تتقيد بأي من القواعد القانونية ذات الصلة.

4. **تراجع فاعلية المنظمات الدولية:** طالبت الأمم المتحدة بعقد اتفاق فني عاجل يفرض محيطًا آمنًا منزوع السلاح لضمان سلامة المنطقة دون استجابة روسيا. كما تعددت تحذيرات الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" من خطورة إلحاق أي ضرر بمحطة زابوريجيا النووية لأنه لا يعدو كونه انتحارًا، وجدد دعوته إلى جعل المحطة التي يسيطر عليها الجيش الروسي منطقة منزوعة السلاح، وعدم استخدامها في أي عمليات عسكرية لضمان أمن المنطقة دون أن تلقى تصريحاته استجابة روسيا.

5. **الدروس المستفادة:** تفرض الحرب الروسية-الأوكرانية على مختلف الدول إعادة النظر بل وتشديد أمن منشآتها النووية؛ وهو ما سبق لأوكرانيا أن فعلته على خلفية حادثة تشيرنوبل؛ فاستخدمت الماء المضغوط في مفاعلاتها، واحتوت الأخيرة في مبانٍ شديدة الصلابة وحاويات ضخمة من الخرسانة المسلحة. كما اتبعت أوكرانيا نصيحة الخبراء الأمريكيين الذين تم إرسالهم بعد اندلاع الحرب في دونباس في عام 2014، وبنت وحدات تخزين وقود نووي جديدة تسمح للمصانع الأوكرانية بالعمل لمدة عامين. كما شددت أوكرانيا تدابير الأمن النووي في مختلف مفاعلاتها في أعقاب حادث اليابان.

ختامًا، أججت الحرب الروسية-الأوكرانية الحديث عن الأمن النووي عالميًا جراء التداعيات الكارثية للتسرب الإشعاعي المحتمل، ولا سيما مع تداعياته الخطيرة على الأمن الإنساني والأراضي الزراعية، وإمكانية امتداد التلوث الإشعاعي إلى الدول المجاورة اعتمادًا على الطقس واتجاه الرياح وقوتها. ووفقًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن ركائز الأمن النووي (المتعلقة بالسلامة المادية للمحطات النووية، وإمدادات الطاقة خارج الموقع، وأنظمة التبريد، وأنظمة الطوارئ، وتدابير التأهب، وغير ذلك) تعرضت لانتهاكات عدة خلال الحرب الروسية-الأوكرانية. ولذا، فإن مسألة منع وقوع كارثة نووية جديدة أضحى هدفًا عالميًا على نحو يستلزم تفعيل جهود مختلف الدول والمنظمات الدولية، لا سيما وأن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" لم يتوانَ عن التهديد باستخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا.

بيانات وإحصائيات

مقارنة القدرات العسكرية بين الجيشين الصيني والتايواني

مع بداية شهر أغسطس الماضي، ارتفعت حدة التوترات بين الصين وتايوان، بسبب زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسى إلى تايوان، والتي تعتبرها الصين جزءًا لا يتجزأ من سيادتها. وردت بكين على الزيارة بعمل مناورات، مما زاد من احتمال نشوب صراع مسلح بين الطرفين. لذلك، من الأهمية إلقاء نظرة إحصائية على القوة العسكرية للجيشين الصيني والتايواني، من خلال تقرير مؤشر القوة العسكرية GlobalFirepower (GFP) لعام 2022. وأكد التقرير أن ميزان القوة العسكرية يميل نحو الصين، التي تحتل الترتيب الثالث عالميًا بين دول العالم بقيمة مؤشر تقدر بـ0.0511، بينما احتلت تايوان الترتيب 21 بين 142 دولة بمؤشر قيمته 0.3215 لعام 2022.

مقارنة القدرات العسكرية بين الجيشين الصيني والتايواني

مع بداية شهر أغسطس الماضي، ارتفعت حدة التوترات بين الصين وتايوان، بسبب زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسى إلى تايوان، والتي تعتبرها الصين جزءًا لا يتجزأ من سيادتها. وردت بكين على الزيارة بعمل مناورات، مما زاد من احتمال نشوب صراع مسلح بين الطرفين. لذلك، من الأهمية إلقاء نظرة إحصائية على القوة العسكرية للجيشين الصيني والتايواني، من خلال تقرير مؤشر القوة العسكرية GlobalFirepower (GFP) لعام 2022. وأكد التقرير أن ميزان القوة العسكرية يميل نحو الصين، التي تحتل الترتيب الثالث عالميًا بين دول العالم بقيمة مؤشر تقدر بـ0.0511، بينما احتلت تايوان الترتيب 21 بين 142 دولة بمؤشر قيمته 0.3215 لعام 2022.

أ.هبة زين

باحث أول - بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قدرات القوات الجوية للجيشين الصيني والتايواني حسب مؤشر القوة العسكرية العالمي 2022

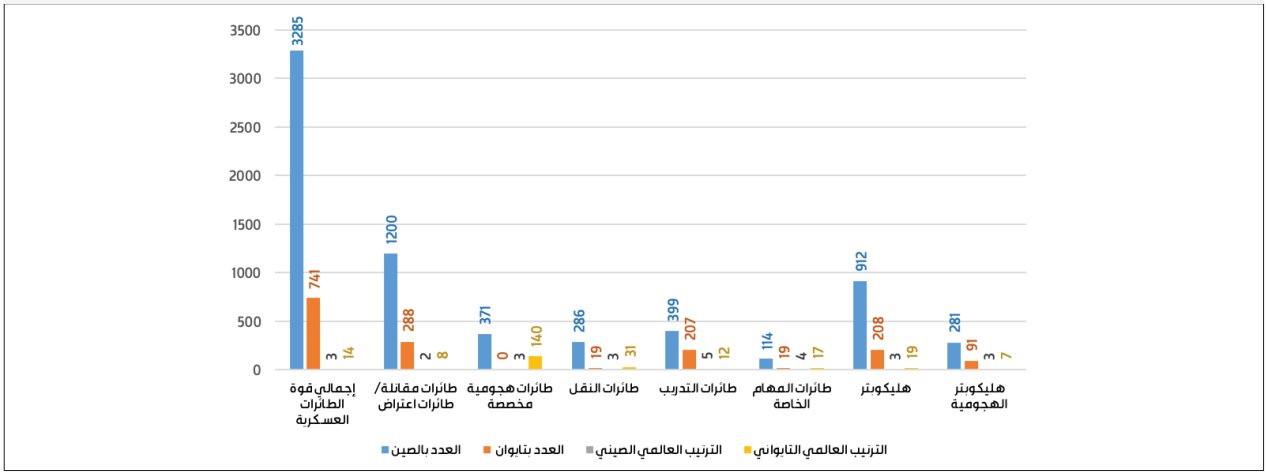

قدرات القوات البرية للجيشين الصيني والتايواني حسب مؤشر القوة العسكرية العالمي 2022

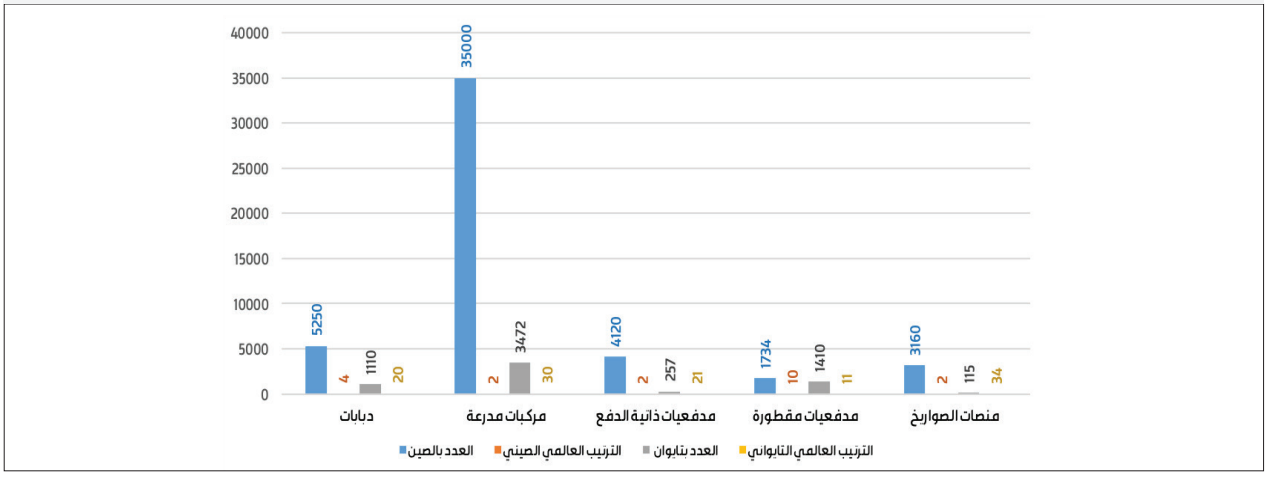

قدرات القوات البحرية للجيشين الصيني والتايواني حسب مؤشر القوة العسكرية العالمي 2022

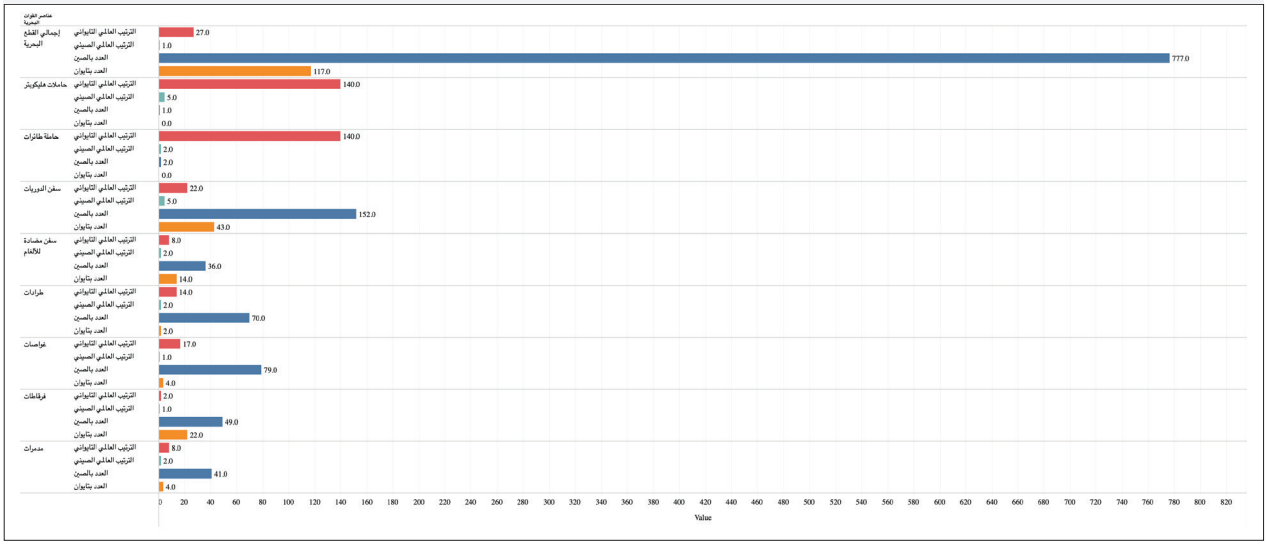

الترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة للصين وتايوان على المقاييس الفرعية
لمحور القوة البشرية بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2022

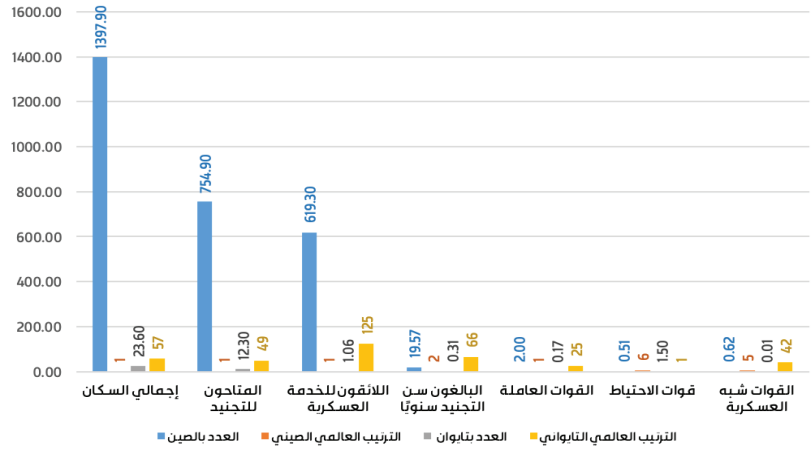

الترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة للصين وتايوان على المقاييس الفرعية
لمحور اللوجستيات بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2022

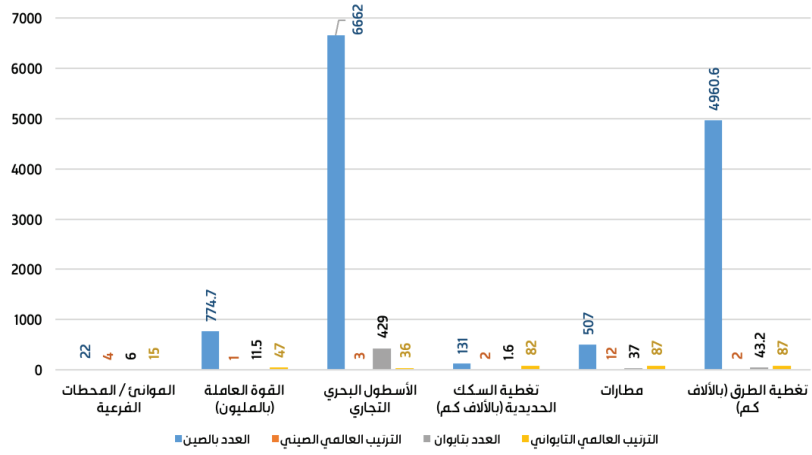

- **تغطية الطرق:** تشير إلى أطوال الطرق الصالحة للاستخدام، وتشير إلى نضج البنية التحتية بالدولة والضرورية لعمليات التعبئة أثناء الحروب.
- **تغطية السكك الحديدية:** تشير إلى أطوال السكك الحديدية بالدولة، ومدى توافر الوصول المطلوب للمناطق الاستراتيجية لنقل المعدات والإمدادات الثقيلة جدًا.

الترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة للصين وتايوان على المقاييس الفرعية
لمحور الموارد الطبيعية بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2022

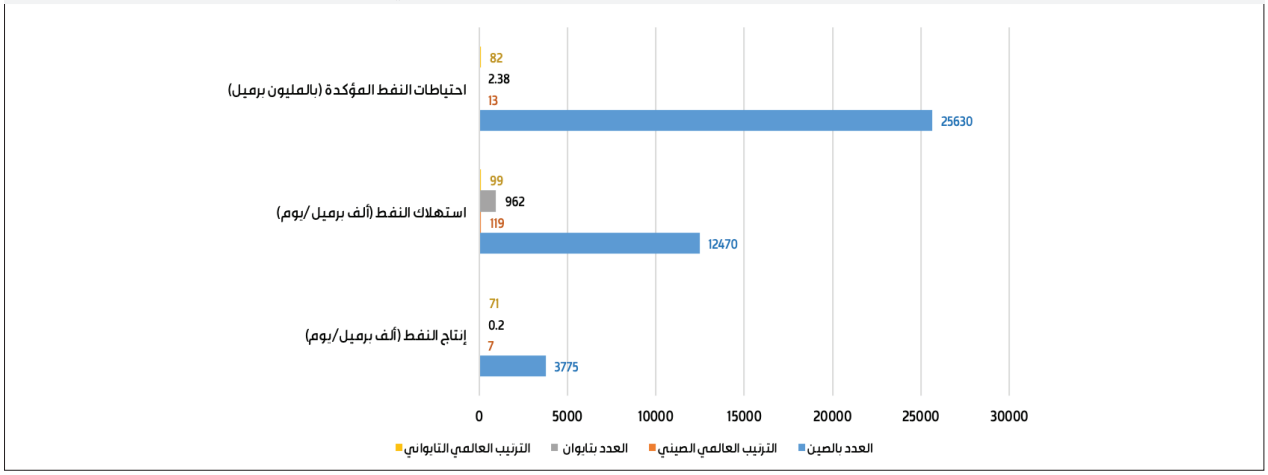

الترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة للصين وتايوان على المقاييس الفرعية
لمحور التمويل بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2022

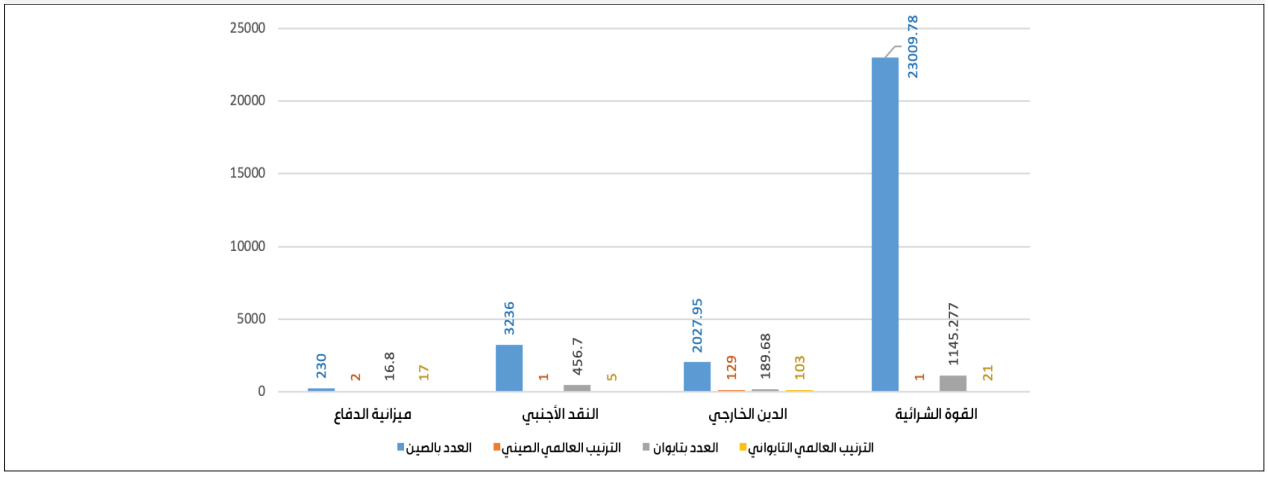

- **تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity)**: بمثابة عامل تعديل اقتصادي لتلبية أسعار الصرف بين البلدان فيما يتعلق بتبادل السلع المماثلة.

الترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة للصين وتايوان على المقاييس الفرعية
لمحور الجغرافيا بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2022

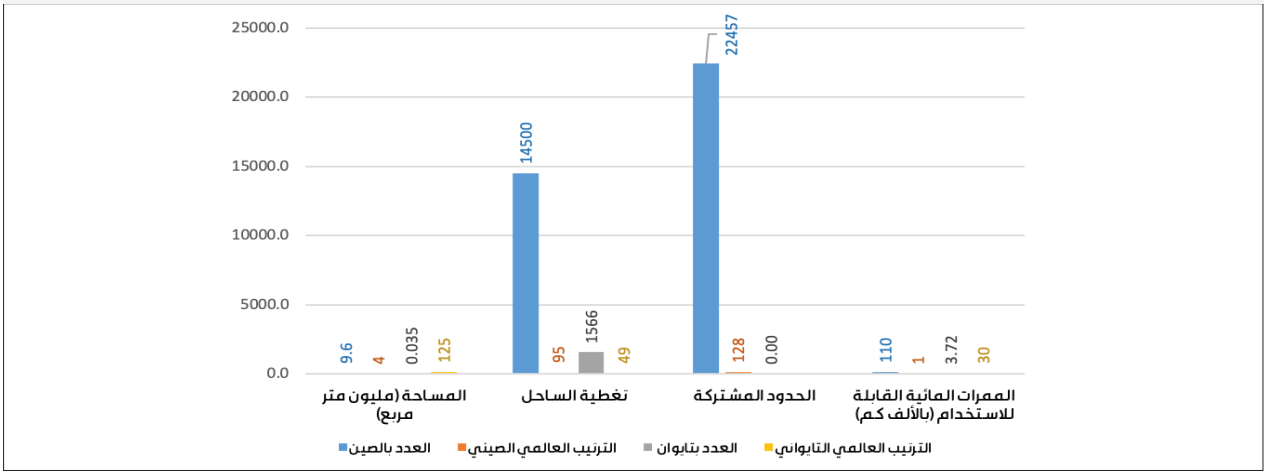

- **تغطية الساحل:** هو إجمالي طول السواحل المطلة على مصادر المياه العميقة والمفتوحة.
- **الممرات المائية:** إجمالي المسافة المتاحة لممرات المياه الصالحة للاستخدام كطرق داخلية، حال تعطل الطرق البرية والسكك الحديدية، وغالبًا ما تستخدم هذه الممرات في التجارة في أوقات السلم.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إصدارات وكتب

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

2022

متوفر الأن

www.ecss.com.eg

/ecsstudies

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies